تقرير أنشطة
المعهد العربي لحقوق الإنسان
لسنة 2020

الفهرس

مقدّمة 5

الملخّص التنفيذي 7

المشاريع والبرامج 11

1) الدورة التدريبية الإقليمية السنوية في مجال حقوق الإنسان «عنبتاوي 30»
تحت عنوان "حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: الحق في الصحة أُنموذجا" 11

2) المنتدى الافتراضي الأوّل عنبتاوي 17

3) مشروع زيادة القدرات الوطنية الخاصة بمتابعة توصيات الاستعراض الدوري
الشامل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية 22

4) برنامج بناء المعرفة والقدرات والعمل على وضع إجراءات عملية من أجل توفير
حماية أفضل للاجئين وطالبي اللجوء 27

5) حملة تضامن مع المهاجرين واللاجئين في مواجهة أزمة كوفيد – 19 33

6) برنامج القيادات الجديدة 41

7) إذاعة السيدة أف أم 44

8) المشروع الإقليمي
نحو الحد من عقوبة الإعدام خلال الحرب على الإرهاب(مصر – الصومال – تونس) 49

9) مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية وأنظمة الدعم الاقتصادي للشرائح الضعيفة
والمهمشة من السكان استجابة لفيروس كوفيد - 19 53

10) مستقبل التربية والتعليم 56

11) مشروع الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين
IMAGES- 57

12) نشر المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة مع وزارة التربية في المدارس
والنوادي المجتمعية في ليبيا 59

مقدّمة

إنّ أزمة انتشار وباء كوفيد - 19 وما خلقه من اضطرابات هائلة مسّت الأفراد والمجتمعات في جميع البلدان يمثّل مرحلة فارقة في تاريخ الإنسانية. فلقد هدّد هذا الوضعُ أسس الحق في الحياة وتسبّب في حالة من الهلع وعدم اليقين. بل ساهم أيضا في اتّساع وانتشار مظاهر اللامساواة والعزلة بين الدول وداخل الدول نفسها وبين الأفراد والمجموعات وخصوصا الفئات الضعيفة منها والتي ازدادت أوضاعها فقرا وتهميشا وبقيت معزولة وغير قادرة على الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية بما عمّق مظاهر التمييز والإقصاء تجاهها.

إنَّ المَأْسَاةَ الّتي خَلَّفَتها الأَزمَةُ الصّحّيّةُ قَدْ أَنْشَأَتْ ظُرُوفًا اسْتِثْنَائِيَّةً أثّرت وتؤثر فِي حياة المِلْيَارَاتِ مِنْ البَشَرِ على الأمد القريب والمتوسّط والبعيد وَتَسَبَّبَت فِي اختلالات هَائِلَةٍ مِنْ مَنْظُورٍ سياسي واقْتِصادِيٍّ واجتِماعِيٍّ وَثقافي. وهكذا فإنّنا نَحْتَاجُ أيضا إِلَى إِعَادَةِ التَّفْكِيرِ فِي السِّيَاسَاتِ الاِجْتِمَاعِيَّةِ، بِمَا فِي ذَلِكَ التَّعْلِيمُ، والصحّة وَإِلى مُعَالَجَةِ المَشَاكِلِ العَالِقَةِ المُتَمَثِّلَةِ فِي عَدَمِ المُسَاوَاةِ الهَيْكَلِيَّةِ وَالفَقْرِ وَالاسْتِبْعَادِ. فَالفُرَصُ مفْتوحَةٌ أَمَامَنا مِنْ أَجْلِ حِمَايَةِ الإنسان وتعزيز صموده، فَضْلًا عَنْ وَضْعِ المَعْرِفَةِ وَالتَّعَلُّمِ ومقاربات حقوق الإنسان باعتبارها بَدَائِلَ حقيقية لخدمة صَالِحِ الْبَشَرِيَّة قَاطِبَةً. وأثبتت الأزمة في ذات الوقت هشاشة عالمنا كما عمّقت الأسئلة المطروحة من قبيل السؤال عن وجود الإنسان، وقضايا الحروب والنزاعات، وتدمير البيئة، وقضايا التفقير والوصول إلى الموارد، والإقصاء والتهميش واللاعدالة، والتخلي عن المرفق العام، وهو ما جعل المعهد يسعى إلى التأسيس لفكرة مفادها أن مواجهة الأزمة بنجاح والصمود أمام الأزمة الحالية وغيرها من الأزمات يتطلّب إعادة بناء منظومة قيمية ورؤية جديدة للحياة والإنسان تقوم على مجموعة مبادئ منها ما يلي:

1. انضباط المسؤولية التام الذي يجمع كل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص والمواطنين والمواطنات من أجل تعبئة جميع الموارد وبناء الرؤية المشتركة.
2. احترام مبادئ دولة القانون وتطبيقها على الجميع والمحاسبة على كل مظاهر التسيب والفوضى والانفلات في التعامل مع خطر الوباء.
3. اعتبار حماية الآخرين من صميم حماية النفس وتجنب مظاهر العنف وانتهاك معنويات المصابين وتحقيرهم.

4. إعلاء قيمة التضامن في جميع مستويات العلاقات الاجتماعية ونبذ مظاهر الأنانية وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.
5. ضمان حق التعليم.
6. ضمان الحق في الحماية والصحة والمعلومة للجميع بدون تمييز مع إيلاء عناية خاصة للفئات المهمّشة والضعيفة مثل المسنين وذوي الإعاقة واللاجئين وسكان المناطق النائية.
7. حماية العمال والعاملات والمؤسسات الاقتصادية من آثار وباء كورونا.

إن التجربة القاسية التي مرّت بها الإنسانية تدفعنا أكثر فأكثر إلى البحث في طرق استدامة الحياة وإبداع أدوات عمل جديدة للصمود وخلق التغيير. وقد انطلق المعهد بالفعل في بناء خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2021 – 2025 وتعميق توجهاته بناء على تجربته في التفكير في الفترات الانتقالية التي يمر بها العالم ومنطقتنا واستشرافه الذي تترجمه خططه الإستراتيجية المتعاقبة وسيمارس دوره كأحد الأطراف الأساسية التي تساعد على فتح نقاش جماعي ومتخصّص حول مستقبل حقوق الإنسان أثناء الأزمات وبعدها. فلن يكون دور منظمات المجتمع المدني متعلّقا بنشر ثقافة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وقيادة الحملات المواطنية فقط بل سيكون دورها مرتبطا بطرح السؤال حول وجود الإنسان وأسئلة مصيره والتأثير في السياسات العامة من أجل دعم استدامة الحياة من خلال العمل على:

1. تجميع المقترحات الإنسانية والرؤى في مركز موارد وإتاحة هذه الأفكار على نطاق واسع.
2. تطوير قدرات الناس على تحويل المقترحات إلى سياسات خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
3. القيام بحملات مدنية كبرى لتحويل هذه السياسات إلى قرارات وبرامج وميزانيات.
4. تطوير خطاب حقوقي ومهارات لكيفية مواجهة الأزمات وضمان بقاء الإنسان.
5. بناء شبكات واسعة للتضامن الإنساني.
6. إنتاج المعرفة باستدامة الحياة وإتاحتها على نطاق واسع وضمان الوصول إليها عن طريق البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة ووسائل الاتصال والإعلام.
7. تقديم أفكار لإصلاح قطاعات التعليم والصحّة والسياسات الاجتماعية تحتوي على معارف ومهارات حول ضمان استدامة الحياة.
8. إنتاج المعرفة ونشرها والتدريب في مجال مهارة التعامل مع الأنماط المختلفة للمناخ في التخطيط للمستقبل.
9. تطوير البنية اللوجستية والعلمية لمساقات التدريب عن بعد.
10. المشاركة في إرساء فترة من التعافي الاقتصادي "الصديق لحقوق الإنسان" بعد انتهاء المرحلة الحادة من الوباء.
11. تعزيز روح المسؤولية والتضامن والحفاظ عليها ما بعد الأزمة والبحث في استدامة المبادرات التضامنية التي يقودها الشباب وتحويلها إلى أسس عمل مدني متواصل.

عبد الباسط بن حسن
رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان

الملخّص التنفيذي

واصل المعهد خلال سنة 2020 جهوده لتحقيق الأهداف والنتائج المحددة في إطاره الإستراتيجي للفترة 2017-2021. ومع بدء إعلان انتشار فيروس كورونا المستجد باعتباره أزمة صحيّة طارئة اختلف الوضع على جميع الأصعدة، وهو ما ساهم في تغيير إستراتيجيات الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية وخطط عملها على حدٍّ سواء. وأثرت الجائحة في عمل منظمات المُجتمع المدني تماما مثل غيرها من الفاعلين خصوصا مع إلغاء الدول لجميع الفعاليات الثقافية والنَّدوات والمعارض وغيرها.

وأمام هذه التحديات المفاجئة بادرت منظمات المجتمع المدني في الدول العربية بتحديد الأولويات ومجالات تدخّلها مُعتمدين في ذلك على تجارب البلدان التي سبق أن واجهت الأزمة الصحيّة، من أجل أن تساهم في التخطيط للإجراءات ودعم تدخُّلات الحكومات لتكون فعَّالة في تطويق الأزمة.

لقد حاول المعهد التأقلم مع متطلّبات الوضع الجديد وبادر منذ الموجة الأولى لانتشار وباء كوفيد19- بالمناداة بوُجوب تضافر الجُهود وتوفير الإمكانات الماليّة واللوجستيّة الضّرورية لمُجابهة خطر هذه الأزمة العالمية، كما واصل عمله من أجل تدبير التمويل وتطوير قدراته على التمويل الذاتي حتّى يضمن استدامة برامجه. وطوّر المعهد من أجل ذلك مشاريعه المبرمجة لسنة 2020 وصمّم عددا من البرامج التي تتعاطى مع سياق الأزمة الصحية من خلال استعمال التكنولوجيا الحديثة وتطوير أدوات التواصل السمعية والبصرية والمكتوبة التي تتوجه إلى الشركاء والمانحين وأصحاب المصلحة.

وركّز المعهد في التعاطي مع الأزمة الصحية منذ بدايتها على خيارات إستراتيجية محدّدة وأولويات مرتبطة بدور منظمات المجتمع المدني في ظل أزمة كورونا:

1. التضامن هو سبيل الإنسانية للنّجاة

قاد المعهد عددا من اللقاءات التنسيقية مع مختلف الأطراف الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل فتح أبواب التّضامن والتآزر الذي تدعَمُه مُنظمات المجتمع المدني ومُكوناته وقدّم مقترحات بنّاءة من أجل إدراج الفئات الهشّة والمستضعفة في إستراتيجيات الحكومات للاستجابة لتحديات الجائحة والوقاية والتعافي من آثارها خصوصا فئات اللاجئين والمهاجرين وذوي الإعاقة.

- القيام بالدور التوعوي والتثقيفي من خلال تخصيص حصص إذاعية واعتماد المنصات الإلكترونية للمعهد في التوعية بضرورة الالتزام بقواعد الصحة الأساسية وطرق الوقاية والتوجيه للمستشفيات في الحالات الحرجة لفائدة اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في تونس بالإضافة إلى نقاشات عن بعد مع الصحفيين حول التعاطي الإعلامي مع قضايا حقوق الإنسان وقضايا اللاجئين والمهاجرين في زمن الأزمات.

- كما كان للمعهد العربي لحقوق الإنسان عمل ميداني يقوم على حشد الموارد لحملات التضامن التي أطلقها طيلة سنة 2020 من قبيل الحملة الوطنية للتضامن مع كبار السن وحملة التضامن مع اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وحملة حول الحق في التعليم للأطفال في سياق جائحة كورونا بالإضافة إلى المشاركة في حملات وطنية وإقليمية حول قضايا حقوق الإنسان في سياق أزمة كوفيد19-.

- وتمثّل الدور الداعم الذي أدّاه المعهد العربي لحقوق الإنسان طيلة فترة الوباء في تقديم الدعم المعرفي والتقني اللازم للمؤسسات الحكومية في إطار مواجهة تبعات الأزمة وذلك بمتابعة تطورات الأزمة والاستراتيجيات الحكومية لإدارتها حيث قام المعهد بتقديم استشارات لعدد من المؤسسات الحكومية كما تدخّل لدى الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية من أجل ضمان حماية وأمان المعلومات الشخصية للاجئين والمهاجرين في إطار منظومات الدعم التي تقدّم لهم في سياق مواجهة أزمة كورونا.

2. نبدّل الخطّة ولكن لا نغيّر الطريق...

حاول المعهد المحافظة على أجزاء هامة من برامجه تعديلَ أجندات عمل هذه البرامج ومواءَمتها مع التحديات الجديدة التي فرضتها الأزمة الصحية من قبيل حظر السفر ومنع اللقاءات العلمية الحضورية، وعمل أيضا على تطوير الأدوات المستخدمة في تنفيذ البرامج من قبيل إنشاء منصات تعلّمية عن بعد وتطويرها حتّى تستوعب دورات ولقاءات تعلّمية متخصّصة ومعمّقة وتفاعليّة بعد تطوير البنية التحتية لخدمات الأنترنت في مقر المعهد.

واصل المعهد العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تطوير منهجيات وأدوات في مجال التوعية بحقوق الإنسان والتربية على المواطنة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف أطلق مع شركائه الوطنيين والإقليميين والدوليين العديد من برامج التدريب عن بعد وبرامج المرافقة والتمكين. كما وضع أدوات تعليمية موجهة إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية في مجالات متنوعة منها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمواطنة وتعليم حقوق الإنسان ومهارات الحياة والحقوق الجنسية والإنجابية وقضايا اللاجئين والمهاجرين.. وذلك من أجل تمكين مجموعات من قادة جدد ومدافعين ومدافعات عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية لهم القدرة على معالجة تبعات الأزمة الصحيّة وآثارها على منظومات حقوق الإنسان في الدول العربية والتأثير في السياسات وخطط الاستجابة لتحديات الأزمة الصحيّة لتكون منسجمة مع معايير حقوق الإنسان وتشجيع المبادرات القائمة على اعتماد التكنولوجيا ووسائل التواصل والتعلّم عن بعد في برامج عملها.

بالإضافة إلى ذلك سعى المعهد إلى إطلاق مبادرات والمشاركة فيها بهدف بناء مساحات للتفكير والحوار وتبادل الخبرات وإنتاج المعرفة للمساهمة في حركة التفكير العالمية حول أثر الجوائح والأزمات الصحيّة على منظومات الصحة والتعليم وتبعاتها على الاقتصاد والوضع الاجتماعي والمشاركة مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في تنظيم ضرب من التّعافي الصّديق لحقوق الإنسان وضمان كرامته في أيّة استجابة لتحديات الأزمة الصحية.

ومن بين مساهمات المعهد نذكُرُ القيامَ بعدد من حملات المناصرة واقتراح مشاريع القوانين وتقديم المساعدة الفنية للمؤسسات الحكومية في قضايا مثل اللجوء والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحقوق الجنسية والإنجابية والمهارات الحياتية وإلغاء عقوبة الإعدام ومدونة التعامل الأخلاقي في المجال السياسي وعهد دولة القانون. كما واصل المعهد التزامه وجهوده ليكون عضوا فعالا ومنتجا صُلب لجنة قيادة إصلاح المنظومة التعليمية في تونس وهو ما أتاح له الفرصة ليكون شريكا استراتيجيا لليونيسيف في المنطقة العربية من أجل مرافقة مبادرات إصلاح التعليم من خلال تنفيذ المهارات الحياتية والتربية على المواطنة في المستويات الرسمية وغير الرسمية بدءا بليبيا. كما مكنت مختلف مبادرات المعهد في مجال التربية والتعليم من أن يتمّ اختيار رئيس المعهد بصفته الشخصية عضوا في اللجنة الدولية رفيعة المستوى التي بادرت بإنشائها منظمة اليونسكو حول "مستقبل التعليم".

إضافة إلى ذلك قام المعهد خلال سنة 2020 بإنجاز برنامجه لإنشاء ستوديو "إذاعة السيدة" في مقره "دار السيدة" لتكون أول إذاعة متخصصة في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية وتساهم في مراحلها الأولى في لعب دورها في التوعية الصحيّة ونشر التدابير الوقائية مع التركيز على فئات ذوي الإعاقة واللاجئين والمهاجرين.

وأخيرا واصل المعهد حرصه على تقديم الإضافة النوعية في كامل تدخلاته ومبادراته من ناحية المضامين والمنهجيات والتنوع وبناء النماذج وإتاحة فرص الحوار والتبادل والتوثيق واستعمال التكنولوجيا في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان وطنيا وإقليميا ودوليا وتقريبها إلى الفئات الأكثر هشاشة وتهميشا.

المشاريع والبرامج

1) الدورة التدريبية الإقليمية السنوية في مجال حقوق الإنسان «عنبتاوي 30» تحت عنوان "حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: الحق في الصحة أنموذجا"

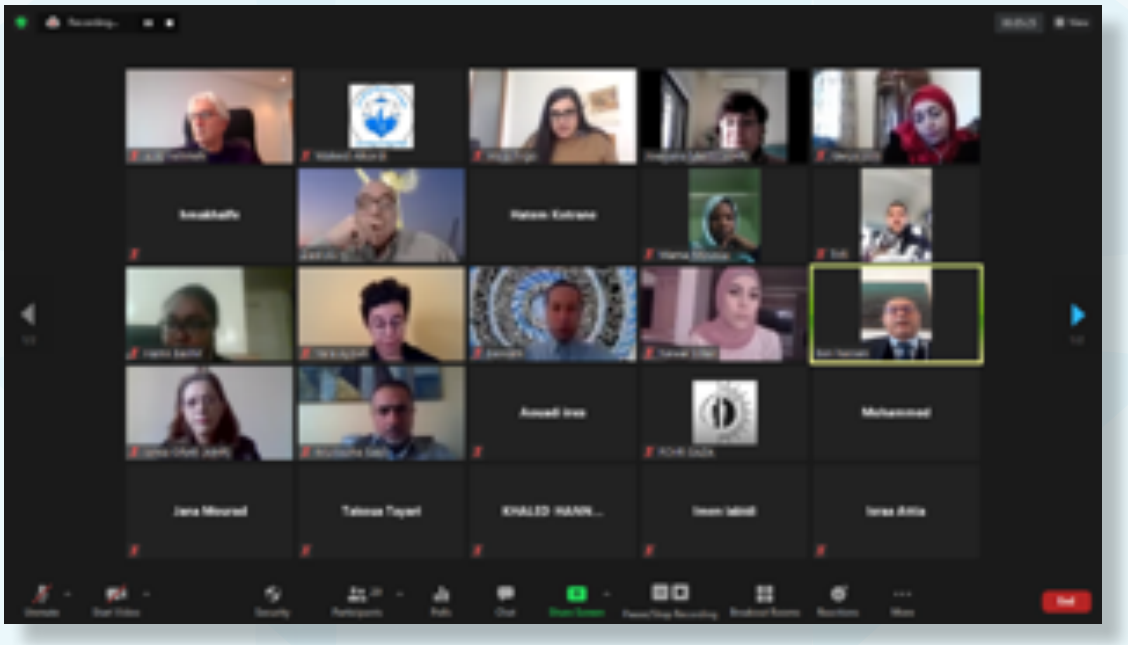

دورة "عنبتاوي" هي دورة تدريبية عربية في مجال حقوق الإنسان تنظم سنويا منذ عام 1990 في الجمهورية التونسية ولكن خلال العام 2020 وبسبب جائحة كورونا تم تنظيمها عن بعد بمرحلتيها. وتدخل هذه الدورة في إطار أنشطة التدريب والتربية على حقوق الإنسان التي ينظمها المعهد العربي لحقوق الإنسان والتي يسعى من خلالها إلى دعم قدرات الفاعلين والفاعلات في مجال حقوق الإنسان في البلدان العربية.

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان بالشراكة مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور والجمعية التونسية للصحة الإنجابية وصندوق الأمم المتحدة للسكان مكتب تونس، الدورة التدريبية الإقليمية التي ينظمها المعهد سنوياً في مجال حقوق

الإنسان "عنبتاوي 30 " وعنوانها : "حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: الحق في الصحة أُنموذجا" وقد نُظمت عن بعد في مرحلتيها الأولى والثانية. وقد عقدت المرحلة الأولى من التدريب في الفترة الممتدة بين 2020/06/20 – 2020/07/26، شارك فيها 100 مشارك ومشاركة (49 مشاركا و51 مشاركة) من منظمات حقوقية ونسوية وتنموية وعاملة مع ذوي الإعاقة والطفولة واللاجئين وكذلك من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من 17 دولة عربية: العراق- البحرين- الجزائر- السودان – الصومال – سوريا- الأردن - الكويت – المغرب - لبنان- موريتانيا- ليبيا – مصر – فلسطين – اليمن – قطر وتونس. وعقدت المرحلة الثانية من التدريب بين 2020/12/06 و2020/12/17 شارك فيها 35 مشاركا/ـة من المؤسسات والمنظمات الحقوقية والتنموية المتخصصة في مجال حقوق الإنسان والتنمية بهدف تمكين وتعزيز قدراتهم في سياق تطوير وتخصيص التدريب في مجالات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وقصدنا أن تكون دورة عنبتاوي 30 للعام 2020 حول "حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: الحق في الصحة أُنموذجا"، من أجل تعميق النقاش حول الإشكاليات التي تمس جوهر مفهوم التنمية القائمة على منهج حقوق الإنسان، أو إدماج حقوق الإنسان في التنمية، وتطوير العمل القائم لتعزيزها واحترامها وتطوير آليات حمايتها، كي يتم تجاوز المقاربات "الخيرية" في هذا الشأن، وبناء قدرات الفاعلين/ات قصد مواكبة التشريعات والاتفاقيات والمتغيرات الدولية المرتبطة بهذا الخصوص، واستحضار البعد البيئي في السياسات العمومية، ووضع الإنسان/ المواطن في صلب هذه السياسات، ومن أجل تطوير قدرات المنظمات الحقوقية بفضل تبني المقاربة التنموية في عملها واعتماد المقاربة الحقوقية من قبل المنظمات التنموية عند إعداد إستراتيجياتها وبرامج عملها.

I. الفئة المعنية/المستهدفة بالتدريب:

استهدف التدريب نشطاء وناشطات وإعلاميين/ـات ومدونين/ـات في مجال حقوق الإنسان والحق في التنمية، وأعضاء وعضوات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكوادر المنظمات غير الحكومية (النقابية والحقوقية والتنموية) في المنطقة العربية في مجال النهوض بحقوق الإنسان والتنمية وحمايتها وتفعيلها أو تلك التي لديها برامج متخصصة في مجالات التنمية، وذلك مع مراعاة الامتداد الجغرافي والتنوع الجندري والتخصّص ومع المنظمات التي لديها تنسيق إستراتيجي مع المعهد العربي لحقوق الإنسان أو المنظمات الحائزة على عضوية في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

II. الأهداف العامة لدورة عنبتاوي 30:

* تدعيم قدرات أعضاء منظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية والنقابات وكوادرها على مبادئ حقوق الإنسان في التنمية ومفاهيمها ومقارباتها.
* تمكين وتعزيز قدرات 35 ناشطا/ـةً من منظمات المجتمع المدني الحقوقية والتنموية والنقابات على مبادئ ومفاهيم ومقاربة حقوق الإنسان في التنمية مع التركيز على الحق في الصحة.
* إدماج مبادئ ومفاهيم ومقاربة حقوق الإنسان في التنمية وخصوصا الحق في الصحة ضمن برامج العمل وحملات المناصرة والمدافعة في المنطقة العربية.

III. المرحلة الأولى من عنبتاوي 30 عن بعد:

بدأت مرحلة التدريب عن بعد في 20 جوان/ حزيران واستمرت إلى غاية 31 جويلية / تموز. وقد تم التدريب عبر المنصة الإلكترونية الخاصة بالمعهد للتدريب عن بعد ومن خلال استخدام التطبيق زووم ZOOM بما مكن من التواصل والمحادثة مع كافة المشاركين والمشاركات. وقد تم تقسيم المشاركين/ات إلى أربع مجموعات عمل كل مجموعة مؤلفة من 25 مشاركا/ـة. وتم تقديم عرض تدريبي لكل مجموعة من قبل كل مدرب/ـة لمدة لا تتجاوز 45 دق ونقاش معهم/ هن لمدة 75دق. وبعد الانتهاء من جلسات المناقشة مع المجموعات الأربع يتم اختبار معارف المشاركين/ـات في موضوع التدريب عبر المنصة الإلكترونية للمعهد ويقوم المدرب/ـة بتقييمها. وقد قام فريق المدربين/ات بتوزيع بعض الوثائق المرجعية المساعدة والتي من شأن قراءتها أن تساعد في زيادة المعارف والإجابة على الأسئلة الأسبوعية. وقد شملت المرحلة الأولى:

1. إشكاليات التنمية وحقوق الإنسان مع الأستاذ عبد الباسط بن حسن، والأستاذ زياد عبد الصمد.

2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضمن مواثيق حقوق الإنسان مع الدكتور حاتم قطران.
3. الحق في الصحة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - الدكتور وحيد فرشيشي.
4. مفهوم التنمية وإعلان الحق في التنمية مع الأستاذة منار زعيتر.
5. أجندة التنمية 2030 مع الأستاذ أديب نعمة.
6. الحق في الصحة وعلاقته مع أهداف التنمية المستدامة مع الأستاذ أحمد عبد الناظر.

IV. المرحلة الثانية من تدريب عنبتاوي 30:

عقدت مرحلة التدريب الثانية عن بعد، عبر استخدام تقنية زووم، بين 6 و17 ديسمبر/ كانون الأول 2020 وتخللها يوما راحة في 10 و14 ديسمبر/ كانون الأول، وبلغت مدة التدريب اليومي 5 ساعات تدريبية، شارك فيها 35 مشاركا/ـة (18 مشاركة و17 مشاركاً) من 12 دولة عربية هي: الأردن - الجزائر - السودان - العراق - المغرب - اليمن - تونس - مصر - فلسطين - لبنان - سوريا - موريتانيا.

وتمحور إطار المحتوى العلمي للمرحلة الثانية من التدريب حول بناء المعرفة الخاصة في مجال"حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة: الحق في الصحة أنموذجا ".

إطار المحتوى العلمي للمرحلة الثانية من عنبتاوي 30:

- منظومة الحقوق ومفاهيم حقوق الإنسان والحق في التنمية.
- العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية وأجندة 2030 مع الإشارة إلى الأبعاد الخمسة للتنمية البشرية المستدامة.
- تحديد خريطة حقوق الإنسان والتنمية في المنطقة العربية وبيان واقعها: أصناف الانتهاكات

وارتباطاتها بالسياسات العامة وتأثيراتها على التمتع بحقوق الإنسان.

- المقاربة التنموية الشاملة للحق في الصحة انطلاقا من أجندة 2030 ومن المواثيق الدولية.
- الآليات التعاهدية للتنمية والحق في الصحة: دور لجنة السيداو واللجنة المكلفة بالسهر على تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الآليات غير التعاهدية. مجلس حقوق الإنسان - المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية - المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.
- آلية الاستعراض الدوري الشامل.
- التقارير الطوعية حول أجندة 2030.
- الربط بين تقارير حقوق الإنسان والتقارير المرتبطة بالأجندة التنموية.
- تحديات التنمية في أوضاع النزاعات: تعميق اللامساواة والإقصاء والتهميش وسيطرة اقتصاد الحرب، وتراجع المؤسسات العامة.
- إشكاليات الحق في التنمية والصحة للاجئين/ات والمهاجرين ولعديمي الجنسية.
- إشكاليات الحق في الصحة للأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة.
- معوقات التنمية في المنطقة العربية وارتباطاتها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والواقع السياسي.
- انعكاسات معوقات التنمية على حقوق الإنسان: تضييق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- إشكاليات الحق في العمل والصحة في بيئة العمل (العمل غير المهيكل، والعمل في القطاع الفلاحي، ومسألة العاملات المنزليات، ومقاومة الفقر والبطالة.)
- الحق في التنمية بين المساواة الجندرية والتمييز.
- حقوق الإنسان في التدابير والسياسات المتخذة للاستجابة إلى تحديات وباء كورونا (الطرد التعسفي للعمال والموظفين، وسياسات الدعم، والمساعدات، وقوانين الطوارئ، والحد من حرية التنقل.
- إشكاليات التنمية والحق في الصحة لذوي وذوات الإعاقة وللمسنين /ات.
- إشكاليات التنمية والحق في الصحة للأفراد في أماكن الحرمان من الحرية.
- تعزيز دور السياسات العمومية من أجل النهوض بالتنمية وحقوق الإنسان، بما في ذلك التزامات الدول إزاء قطاع الأعمال.
- الموازنات الحساسة للسياسات الاجتماعية القائمة على مقاربة حقوق الإنسان.
- الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية والحقوق الإنسانية في جوهر التنمية.
- الوصول إلى الحق في الصحة من خلال سياسات الحماية الاجتماعية.
- تحديد مفاهيم التشبيك والتخطيط الإستراتيجي لحملات المدافعة والمناصرة - والتعرف على خطوات تحديد المشكلة والأهداف لحملات المدافعة - وكيفية بناء رؤية مشتركة للحملة.

- تحديد وتحليل قدرات أصحاب الحقوق وأصحاب الالتزام.
- تحديد سياسات وإستراتيجيات حملات الترافع المناصرة/ المدافعة.
- تحديد خطوات الحشد وكسب التأييد وبناء التحالفات لحملات الترافع المناصرة /المدافعة.
- أهمية بناء وإنتاج أدوات الحملات ووسائلها: الشعار والرسائل لحملات المدافعة.
- إعداد خطة العمل لحملات الترافع /المدافعة والمناصرة في مجالات حقوق الإنسان والتنمية في المنطقة العربية.
- حملات المناصرة الإقليمية والدولية والمحلية: من ناحية الإستراتيجيات والأهداف والإجراءات والمسارات.

V. الإعلام والتوثيق للدورة:

تزامن تنفيذ كافة الأنشطة الخاصة بدورة عنبتاوي 30، مع تغطية إعلامية شملت كافة صفحات التواصل الاجتماعي للمعهد، وذلك منذ جلسة الافتتاح، مروراً بمرحلة التدريب الأولى حيث كنا نغطيها أسبوعياً، وصولا إلى المرحلة الثالثة التي كنا نغطيها يومياً بخبر صحفي مرفقٍ بصور لمختلف الجلسات التدريبية. كما تم عقد العديد من المقابلات مع المشاركين والمشاركات وقد عُرضت في نهاية الدورة.

تجدر الإشارة إلى أن دورة عنبتاوي في نسختها الثلاثين لهذه السنة تمّت بشكل كامل عن بعد للمرّة الأولى في تاريخها منذ سنة 1990.

2) المنتدى الافتراضي الأوّل عنبتاوي

التحديات الراهنة لحالة حقوق الانسان في المنطقة العربية وتطلعات النهوض بها

قام المعهد العربي لحقوق الإنسان بتنظيم منتدى عنبتاوي الأول الذي شارك فيه خريجو وخريجات دورات عنبتاوي قصدَ مناقشة أبرز تحديات حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية راهناً ومن أجل تعميق النقاش والتفكير بتطوير كافة آليات العمل في مجال حقوق الإنسان وأدواته وتحديد أبرز الاحتياجات التي من شأنها أن تعزز دور المنظمات الحقوقية وتطور قدرات مختلف الفاعلين والفاعلات في المنطقة العربية من أجل النهوض بحالة حقوق الإنسان.

ركز المنتدى على القضايا المحورية التالية:

- التعليم باعتباره ضامنا للتغيير.
- دور المجتمع المدني في ظل التغيرات الراهنة.
- تحليل الاقتراحات وتشخيصها.

حرصاً من المعهد العربي لحقوق الإنسان على التقييم المستمر لاحتياجات حركة حقوق الإنسان في المنطقة العربية، والتعرف المعمق على احتياجات مختلف الفاعلين والفاعلات في مجال احترام وإنفاذ وتعزيز حقوق الإنسان لمختلف الفئات في المنطقة العربية تم عرض نتائج تفريغ استمارات المشاركين /ـات والتي شملت دورات عنبتاوي ابتداء من 23 إلى 29 حيث وجهت دعوة المنتدى إلى 256 مشاركا /ـة من الدورات السابقة واستجاب للدعوة 85 مدعوّا. وتمت مراعاة النوع الاجتماعي في المشاركة والتوازن على مستوى الدول إذ استجابت 20 دولة للمشاركة.

بعد ذلك تم التطرق إلى أهم القضايا التي تم اقتراحها للاشتغال عليها في دورات عنبتاوي القادمة والتي تمحورت حول:

- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة العربية وخصوصا في فترة الكوفيد مع التركيز بالخصوص على الحق في التعليم والصحة والشغل باعتبارها محاور كبرى.

- الحقوق السياسية والمدنية في المنطقة العربية خصوصا الحقوق الفردية والحريات الفردية وحرية المعتقد والهوية الجندرية.
- الحق في التنمية والبيئة السليمة.
- التركيز على الفئات التي تعاني من التهميش وتكون ضحية لتمييز مضاعف (النساء / الأطفال / المسنون /المهاجرون واللاجئون /المحرومون من الحرية ...

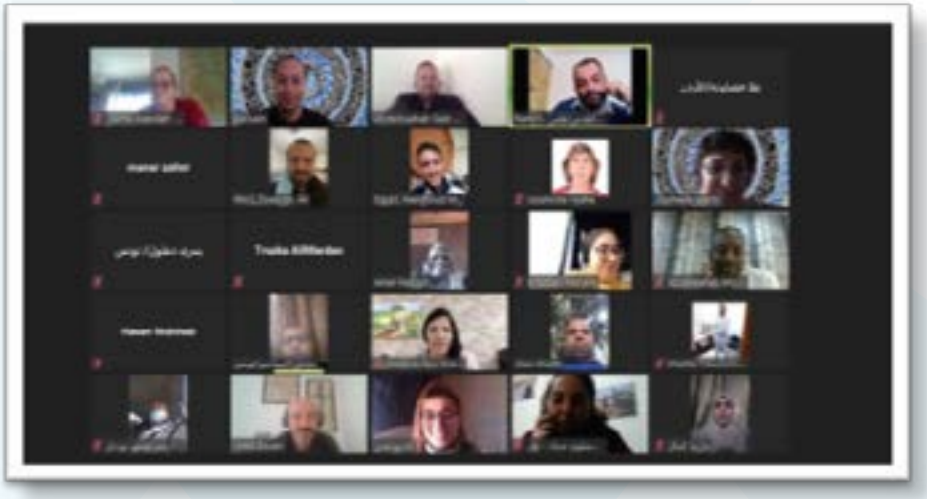

تحديات التعليم في المنطقة العربية

تناول الأستاذ عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان مسألة التعليم وتحدياته في المنطقة العربية وكيف يمكن للتعليم أن يكون أداة للتغيير اعتمادا على تجربة الهيئة رفيعة المستوى لليونسكو حول مستقبل التعليم والتي تضم في عضويتها مجموعة من الخبراء تم تعيينهم لوضع تصور للتعليم في أفق 2050.

أما بالنسبة إلى دور التعليم في التغيير فقد أشار إلى أنه نسقيٌّ يشمل تغيير المنظومات والأفراد ويتطلب منهجية خاصة تتجاوز النظرة التقليدية خصوصا أن أزمة كوفيد أبانت هشاشته وعدم قدرته على مواجهة التحديات. وقد أشار أيضا إلى ضرورة تغيير العلاقة بين حقوق الإنسان والتعليم واعتبر أن التعليم في صورته الحالية لم يكن ممكنا بدون منظومة حقوق الانسان.

فالتعليم هو أداة للتغيير المجتمعي وهناك من المفكرين في القرن العشرين من اعتبر أن التعليم يضم أداة لإنقاذ البشرية ومن الانهيار البطيء للمجتمعات وقد أشار الطاهر الحداد إلى أن تحرير الشعب وتحرير المرأة يمران حتما بالحرية التي لا يمكن أن تتوفر بدون تعليم بل إن التعليم حسب الإعلان العالمي لحقوق الانسان يحرر الناس من الخوف والفاقة.

وللدفاع عن فرضية التعليم باعتباره أداة للتغيير بات من الضروري التأكيد على العلاقة التي تربطه بمنظومة حقوق الإنسان كما أكد على ذلك الإعلانُ العالمي لحقوق الإنسان وكما قننه بشكل دقيق العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأكدته الاتفاقية الدولية لليونسكو الخاصة بمكافحة جميع أشكال التمييز في مجال التعليم.

وهذه النصوص ركزت على مجانية التعليم وجودته والنفاذ إليه بشكل متساو وبدعم قدرات المعلمين وتطوير الفكر النقدي وحس المواطنة، وبذلك تم الانتقال من التعليم باعتباره أداة تغيير إلى الحق في التعليم بوصفه تغييرا.

إن التعليم والحق في التعليم أصبحا جزءا من نظرية التغيير لأن التعليم بمنظور حقوق الانسان هو المدخل الرئيسي للتغيير. كما أكد رئيس المعهد على ضرورة الاستثمار في التعليم العمومي.

أما الصعوبات التي تواجه التعليم منذ السبعينات فقد حددها في:

- التخلي التدريجي عن مبدأ مجانية التعليم.
- تهميش دور المدرسة.
- التردد في صياغة مناهج ومقررات تساعد على التفتح وعلى تكوين المواطن الحر.
- عدم الاستثمار في التعليم.
- تراجع في البنية التحتية وفي السياسات.
- إخراج قضايا التعليم من قلب المجتمع إلى الهامش.
- التسرب من المدرسة والتباعد بين عالم التشغيل والبرامج التعليمية.
- ضعف الحوكمة وانتشار الفساد في مجال التعليم.

كل ذلك أدى على إنشاء مدرسة تساعد على المشاكل والتراجع عوضا عن المساهمة في التغيير. فالمدرسة أصبحت جزءا من الأزمة وليست أداة لحل الأزمة.

كما أشار إلى الأسئلة الكبرى التي تطرح علينا بوصفنا مدافعين / ـات عن حقوق الإنسان حتى نصبح قوةَ اقتراح.

- هل سنبدأ في تغيير حقيقي لمجتمعاتنا؟
- ماهي الأدوات الكفيلة بهذا التغيير؟

وأشار في الأخير إلى مضمون التقرير الذي أصدرته الهيئة رفيعة المستوى حول التعليم والذي ركز بالخصوص على أهم الإشكالات الخاصة بالتعليم وأيضا الاقتراحات التسعة من أجل تغيير السياسات والتي تُجمع على أن التعليم هو في قلب معادلة التغيير. إنّ التعليم اليوم هو مدخل للتنمية وطريق للتعامل مع مجموعة من القضايا التي تهم الإنسانية من قبيل العلاقة مع التكنولوجيا والبيئة والتشغيل وخطاب الكراهية والعنف والتطرف. بل إنّ التعليم اليوم هو في قلب مواجهة الوباء الكوني لأن من ساهم في مواجهة الوباء هم من خريجي المدرسة العمومية.

التوصيات

1. الاستثمار في التعليم باعتباره منفعة عامة ورد الاعتبار للمدرسة العمومية ولمجانية التعليم.
2. أن تصبح المدرسة فضاء اجتماعيا أي أنها لا تقتصر على المعرفة والتلقين بل إنّها تُسهم في تكوين شخصية المتعلم في المهارات الحياتية الضرورية.

3. إعطاء مكانة خاصة للمدرسين والمدرسات وتحسين واقعهم المادي والمعنوي والاستثمار فيهم من خلال تدريبهم/ هن وإنصافهم/ هن.
4. تثبيت فكرة المشاركة الخاصة بالتلاميذ / ات خصوصا في القرارات المتعلقة بأمورهم/ هن.
5. إيجاد التوازن بين العلوم المحضة والعلوم الإنسانية والتكوين المهني وتكنولوجيا المعلومات من أجل إعطاء فرص لكل الناس دون تمييز.
6. إعطاء أهمية للتعليم ضمن السياسات العمومية والرفع من الميزانية المخصصة له.
7. اعتماد المساءلة والمحاسبة وتحميل المسؤولية للمسؤولين حتى نضمن الدور الحقيقي للتعليم باعتباره أداة للتغيير.

المناقشة

ركزت جل المداخلات على التحديات التي تواجه التعليم في المنطقة العربية وعلى تقديم توصيات للنهوض به وضمان دوره في مجال التغيير.

أولا /التحديات:

- التعليم الإلكتروني وضعف البنية التحتية وصعوبة النفاذ إليه من قِبَلِ الجميع.
- مسألة الجودة في التعليم خصوصا في فترة الكوفيد.
- ازدياد نسبة التسرب لدى الفئات الفقيرة.
- ضعف إدماج مبادئ حقوق الانسان في المناهج التعليمية.
- تقليص دور المجتمع المدني في مجال التعليم.
- غياب مبدأ المشاركة خصوصا بالنسبة إلى أصحاب الحقوق.
- ضعف المناهج التربوية وعدم مواكبتها لتطورات العصر.
- عدم جاهزية المعلمين /ات لمواكبة التطور التكنولوجي.
- غياب الحس النقدي والتحليلي في مناهج التعليم.
- الفجوة بين التعليم العمومي والخاص.
- انعدام فرص التعليم للنازحين والمهاجرين والأطفال في مناطق النزاع المسلح.
- عدم وضع برامج لإعادة الادماج بالنسبة إلى الأحداث الذين قضوا فترة في سجون الأحداث.
- استبعاد أبناء الأقليات من الحق في التعليم (النازحون والمهاجرون / أبناء الإرهابيين / "الحراطين" في موريتانيا / عديمو الجنسية)
- ملاءمة التعليم لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.
- التمييز في التعليم بين الجهات وبين المدن والأرياف.
- وضع التعليم في بعض البلدان التي تعرف تحولا سياسيا (اليمن / العراق / سوريا / فلسطين / موريتانيا / السودان).

ثانيا / التوصيات

- **دعم قدرات المعلمين /ـات في مجال الرقمنة.**
- **رصد الواقع التعليمي من طرف الفاعلين وفق مقاربة قائمة على حقوق الإنسان.**
- **مراعاة خصوصية الدول التي ترزح تحت الاحتلال.**
- **تطوير المناهج التربوية.**
- **الملاءمة بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد.**
- **الملاءمة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل.**
- **ضرورة ربط الحق في التعليم بالحقوق الرقمية.**
- **التنسيق والتعاون بين الدول من أجل وضع إستراتيجية موحدة في مجال التعليم.**

في نهاية الجلسة وبعد التعقيب على المداخلات أكد الأستاذ عبد الباسط بن حسن أن جميع الملاحظات ينبغي رفعها إلى اللجنة رفيعة المستوى بوصفها مساهمة من قِبَلِ منتدى عنبتاوي حول مستقبل التعليم في أفق 2030.

كما أن هذه المداخلات ستساعد المعهد أثناء القيام بحملته حول إصلاح التعليم في المنطقة العربية.

3) مشروع زيادة القدرات الوطنية الخاصة بمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية

في إطار برامجه من أجل تعزيز حماية الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية ونشر ثقافتها باعتماد المقاربة الحقوقية في المنطقة العربية - نفّذ المعهد العربي لحقوق الإنسان بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان ASRO (المكتب الإقليمي في المنطقة العربية) مشروع زيادة القدرات الخاصة بمتابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمتعلّقة بالصحّة الجنسية والإنجابية والذي يهدف إلى دعم القدرات في مجال الرصد وإعداد التقارير حول الحقوق الجنسية والإنجابية، وقد أنجزه لفائدة ممثلين وممثلات عن المكاتب الوطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني من 11 دولة عربية: العراق – سورية – فلسطين – الأردن – لبنان- اليمن - ليبيا - السودان- الإمارات العربية المتحدة – مصر- الجزائر.. وتناول بالدرس عملية الاستعراض الدوري الشامل وكيفية رصد التوصيات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وإعداد التقارير حولها ومتابعتها ومراقبة تنفيذها إضافة إلى وضع إطار عمل لتحديد احتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية وإنتاج وسائط إعلامية وتدريبية من أجل التوعية ونشر المعرفة بالحقوق الجنسية والإنجابية وآليات إنفاذها والدّفاع عنها.

النتائج التي تم تحقيقها في إطار المشروع:

أولاً: الدورات التدريبية الإقليمية

1) الدورة التدريبية الإقليمية لمنظمات المجتمع المدني

نفذت الدورة التدريبية الإقليمية الأولى بين 8 و12 /11/2020 لفائدة منظمات المجتمع المدني الفاعلة في المنطقة العربية واستفادت منها 30 مشاركة (من 11 دولة عربية: العراق – سورية – فلسطين – الأردن – لبنان - اليمن - ليبيا- السودان- الأمارات العربية المتحدة – مصر- الجزائر).

2) الدورة التدريبية الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

نفذت الدورة التدريبية الإقليمية الثانية بين 16 و19 /11/2020، لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية من أجل دعم قدرات 20 مشاركا/ـة (15 مشاركة – 5 مشاركين) من 11 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان هي: المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن - واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات بجزر القمر - والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب- والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين- والمجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر- والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان- والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق - واللجنة العمانية لحقوق الإنسان- والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين - والمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر- واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان / موريتانيا.

ثانياً: الدورات التدريبية الوطنية

1) الدورة التدريبية الوطنية للعراق:

نفذت الدورة التدريبية الوطنية الأولى لفائدة العراق بين 26 و30 /06/ 2020 ، وتهدف إلى تعزيز المعارف النظرية والمهارات العملية للمشاركين والمشاركات في مجال رصد ومراقبة حماية الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للفتيات والنساء وإعمالها من خلال تنفيذ توصيات دولة العراق ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل التي انعقدت في شهر كانون الثاني / جانفي 2019، وشارك فيها 29 مشاركا/ـة (20 مشاركة و9 مشاركين) من أعضاء المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالعراق وكوادر (مكتبا بغداد وإربيل) وممثلون عن المكاتب الوطنية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في العراق وممثلون عن منظمات المجتمع المدني من مختلف مناطق العراق.

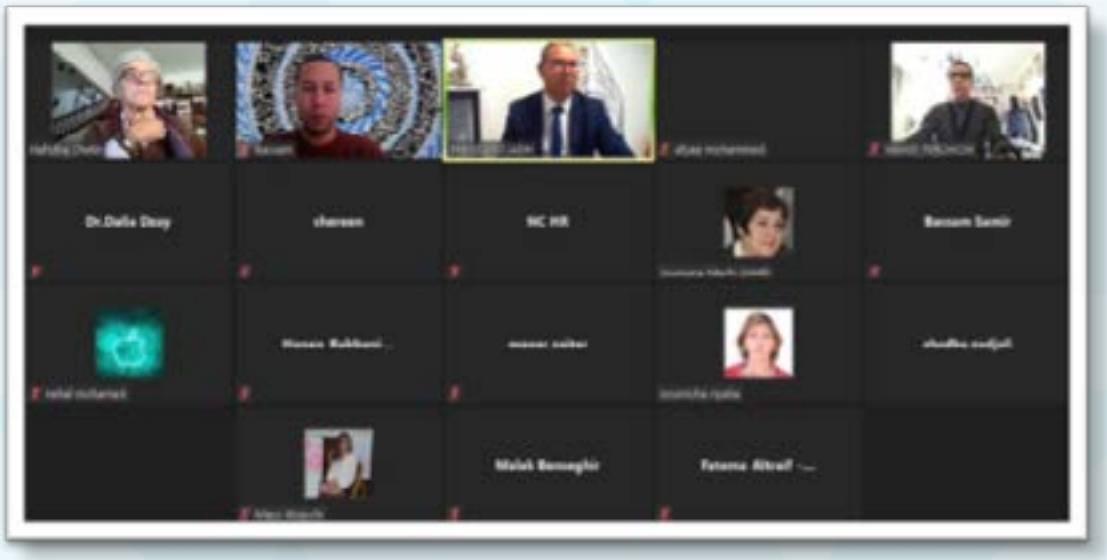

2) الدورة التدريبية الوطنية لليمن:

نفذت الدورة التدريبية الوطنية الثانية بين 13 و17 أيلول/ سبتمبر 2020 لفائدة اليمن ولم تستهدف سوى المجتمع المدني مع وكالات الأمم المتحدة، واستفاد منها 29 مشاركا/ـة (17 مشاركة و12 مشاركا)، وتم العمل مع المشاركين خلال التدريب على خطط عمل للمناصرة من أجل متابعة تنفيذ التوصيات مع مختلف الوزارات المختصة وأهمها وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان ووزارة الصحة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية لا سيما التوصيات المتعلقة بمناهضة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي ومناهضة تزويج الطفلات ومناهضة الختان.

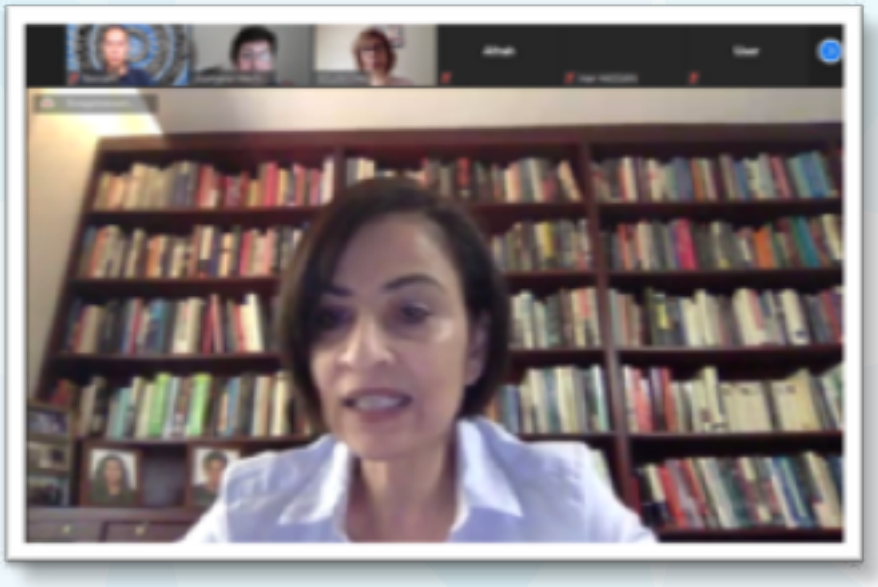

3) الدورة التدريبية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب:

نفذت الدورة التدريبية الثالثة لفائدة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بين 14- 17 كانون الأول/ ديسمبر 2020 في إطار السعي إلى تعزيز حماية الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية ونشر ثقافتهما باعتماد المقاربة القائمة على حقوق الإنسان حيث استفاد منها 24 مشاركا/ـة (18 مشاركة – 6 مشاركين) من كافة اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب (12 لجنة).

4) الدورة التدريبية لمنظمات المجتمع المدني في المغرب:

نفذت الدورة التدريبية الرابعة في المغرب بين 21 و24 كانون الأول/ ديسمبر 2020، وقد حضرها 35 مشاركا/ـة (33 مشاركة – مشاركان اثنان) من مختلف منظمات المجتمع المدني في المغرب.

ثالثاً: بودكاست «حول العنف ضد المرأة بالمنطقة العربية

في إطار الحملة العالمية لمناهضة العنف ضد النساء الموسومة بـ "16 يوما"، تم من خلال إذاعة السيدة أف أم بالشراكة مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إعداد بودكاست مجموعة من الحلقات الصوتية" حول العنف ضد المرأة بالمنطقة العربية. وقدتم نشر الحلقات الصوتية بالصفحة الرسمية للمعهد العربي لحقوق الإنسان على صفحة الفايسبوك.

رابعاً: الموارد التدريبية

قام المعهد بإعداد أدلة تدريبية في مجال رصد الحقوق الجنسية والإنجابية وتوثيقها وتحديد المؤشرات الدالة على إنفاذها، وذلك بهدف تعميق المعرفة وبناء القدرات لمختلف الفاعلين/ات في مجال هذه الحقوق وتطوير آليات وأدوات عملهم حول رصد تلك الحقوق وكتابة التقارير حولها والترافع لدى السلط الوطنية والمنظمات الأممية، ممّا يؤسّس على المدى الاستراتيجي لتدخلات وسياسات خاصة بهذه الحقوق قائمة على المقاربة الحقوقية، وذلك في سياق الشراكة الإستراتيجية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

خامساً: تحديد احتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية

تم إعداد استمارة إلكترونية تساعد في تحديد احتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية وتقييمها. ووزعت على كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة العربية وتحقّق التفاعل مع عدد كبير من الفاعلين/ات خصوصا من بين صناع القرار ضمن هذه المؤسسات. ووقع استلام 16 استمارة من : 1 استمارة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات بجزر القمر – 2 استمارة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب - 1 استمارة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين - 1 استمارة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر- 3 استمارة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في إقليم كردستان- 3 استمارة المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق - 1 استمارة الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين - 3 استمارة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر- 1 استمارة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان.

وقد تمحورت معظم الإجابات على الأسئلة الواردة في الاستمارة حول مشاريع المؤسسات وبرامج عملها وتحديد احتياجات العمل لا سيما الاحتياجات المتعلقة برصد وتحديد مؤشرات الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية كي تشمل كافة الفئات والأماكن (بما فيها الفئات المهمشة). وأُثيرت كذلك أسئلة تناولت تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف والتحديات والفرص المتاحة للمؤسسات في مجال الحقوق الجنسية والحقوق الإنجابية وتحديد مجالات التنسيق والتعاون التي تقوم بها المؤسسات مع بعضها البعض ومع منظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي والدولي. وسوف يتم الاعتماد عليها لتحديد أشكال التدخل في المرحلة القادمة مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

إحصائيات:

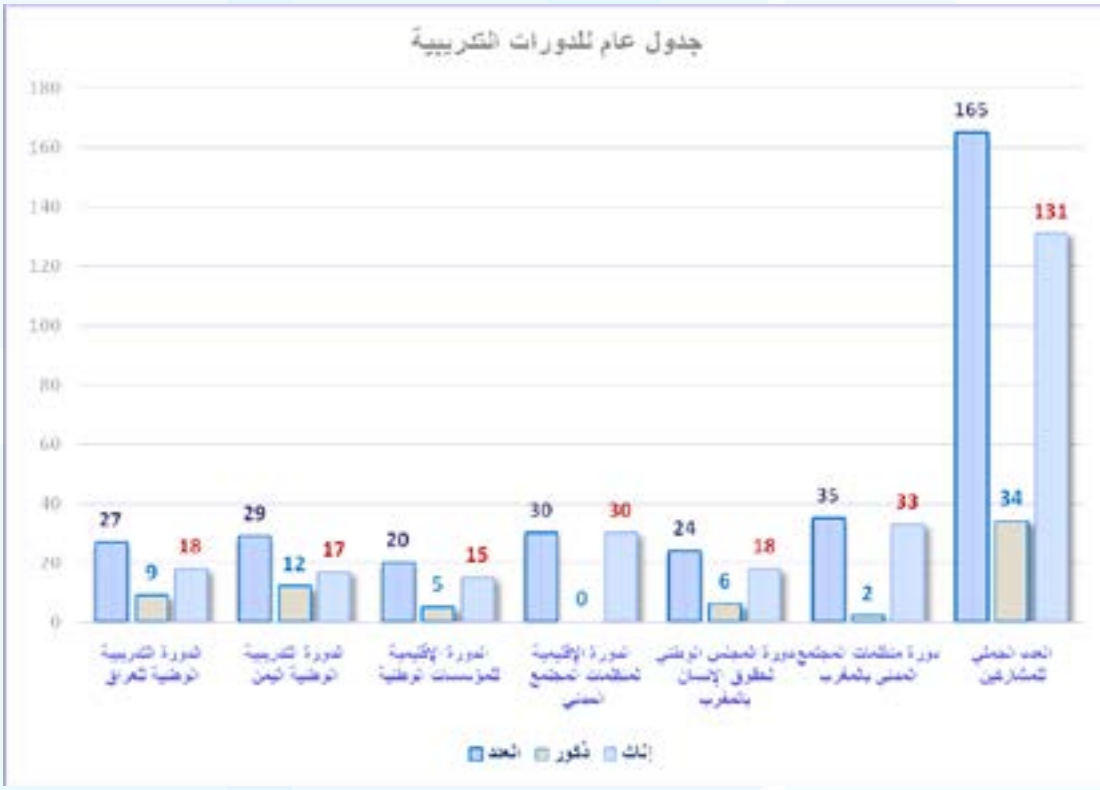

4) برنامج بناء المعرفة والقدرات والعمل على وضع إجراءات عملية من أجل توفير حماية أفضل للاجئين وطالبي اللجوء

واصل المعهد تعميق عمله في مجال حماية اللاجئين بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس. وكان قد انطلق منذ سنة 2015 بهدف توفير إجراءات عملية ملموسة تساعد على خلق بيئة ملائمة لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء ودعم القدرة على الحماية وتعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين وطالبي اللجوء وتحسين أطر حماية اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس وضمان وصولهم إلى الخدمات.

وعمل المعهد من خلال هذا المشروع على دعم اعتماد سلسلة من آليات الحماية القانونية بالشراكة مع مختلف الهيئات الحكومية المعنية ومنظمات المجتمع المدني الشريكة من أجل ضمان وصول أفضل إلى الخدمات الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء في مجالات العمل والصحة والمستندات القانونية بهدف إدماجهم اقتصاديا واجتماعيا.

وقد ساهم التقدّم المحرز في برنامج حماية اللاجئين وطالبي اللجوء في تطوير البعد الإقليمي لعمل المعهد وإشعاعه.

عمل هذا البرنامج ضمن أربعة محاور أساسية:

1 - تحسين فرص حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على الخدمات من خلال توعية وبناء قدرات الوزارات المستهدفة ، ولا سيما وزارة العمل والتدريب المهني ووزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة و كبار السن.

2- مواصلة المناصرة وكسب التأييد تجاه صناع القرار السياسي والتعاون مع الوزارات والكتل البرلمانية والأحزاب السياسية من أجل اعتماد مشروع القانون الوطني لحماية اللاجئين في تونس، وواصل المعهد العمل على تعزيز الشبكات الحالية للمساعدة في حملات المناصرة من أجل ضمان أكثر لحقوق اللاجئين وطالبي اللجوء.

3- تقديم الخدمات المباشرة للاجئين وطالبي اللجوء من خلال وحدة الاستشارة والمساعدة القانونية وبناء قدرات اللاجئين وطالبي اللجوء فيما يتعلق بوضعهم القانوني وحقوقهم وواجباتهم في تونس.

4- الدور الإقليمي للمعهد في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء من خلال منصّة إلكترونية جامعة باللغة العربية ومجلّة عربية متخصصة في قضايا اللجوء والنزوح.

النتائج التي تم تحقيقها حسب محاور المشروع:

I. تحسين وصول اللاجئين وطالبي اللجوء إلى الخدمات والوثائق القانونية:

جاءت أزمة انتشار فيروس كوفيد 19 لتضاعف من معاناة اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس خصوصا مع ضعف الاستجابة الحكومية لاحتياجاتهم خلال الأزمة وتحويل الأولويات الوطنية إلى الدعم الصحي ومتطلبات مجابهة الأزمة.

- قاد المعهد مجموعة من حملات التّضامن الواسعة مع اللاجئين وطالبي اللجوء أثناء الأزمة وتمكّن خلالها من تطوير الاستجابة الوطنية لتأثيرات الأزمة الصحية على اللاجئين بالمساهمة في تنسيق جهود المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم اللازم للمفوضية وشركائها في مجال حماية اللاجئين وطالبي اللجوء أثناء الأزمة. كما أدرج المعهد مسألة حماية اللاجئين في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الأزمة الصحية وتبعاتها بالإضافة إلى العمل الميداني من أجل تنظيم عمليات المساعدات العينية للاجئين وضبط نقاطها.
- أسس المعهد شبكة من الهيئات الوطنية (الهيئة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص، والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، والهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهيئة النفاذ إلى المعلومة) تعمل على التنسيق بينها فيما يتعلّق بقضايا اللجوء بعد تكوين 26 عضوا من الهيئات المذكورة في ورشات تفكير حول "طرق إحالة الوضعيات المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء وآليات التنسيق حولها". وقد توّجت ورشة التفكير بإعداد "دليل تنسيق عمل الهيئات الوطنية في مجال حماية اللاجئين وطالبي اللجوء".
- قام المعهد بتكوين 41 ممثلاً عن وزارة التكوين المهني والتشغيل في ورشتي عمل حول "طرق التعاطي مع اللاجئين وطالبي اللجوء في مجال العمل وبرامج التعويل على الذات" واللتين تم خلالهما إعداد "الوثيقة الوطنية المرجعية في مجال تشغيل اللاجئين وتكوينهم". وتتيح هذه الوثيقة للاجئين وطالبي اللجوء إمكانات الحصول على عقد عمل رسمي وتلقيّ التكوين المهني في مراكز التكوين الحكومية.
- أعدّ المعهد "خريطة أولية للخدمات ومسارات الإحالة المحتملة" في مجال حماية الأطفال اللاجئين والتي تستند إليها المفوضية ومندوبو حماية الطفولة والمؤسسات العاملة في المجال لتحديد إجراءات وطنية موحدة لحماية الأطفال اللاجئين.

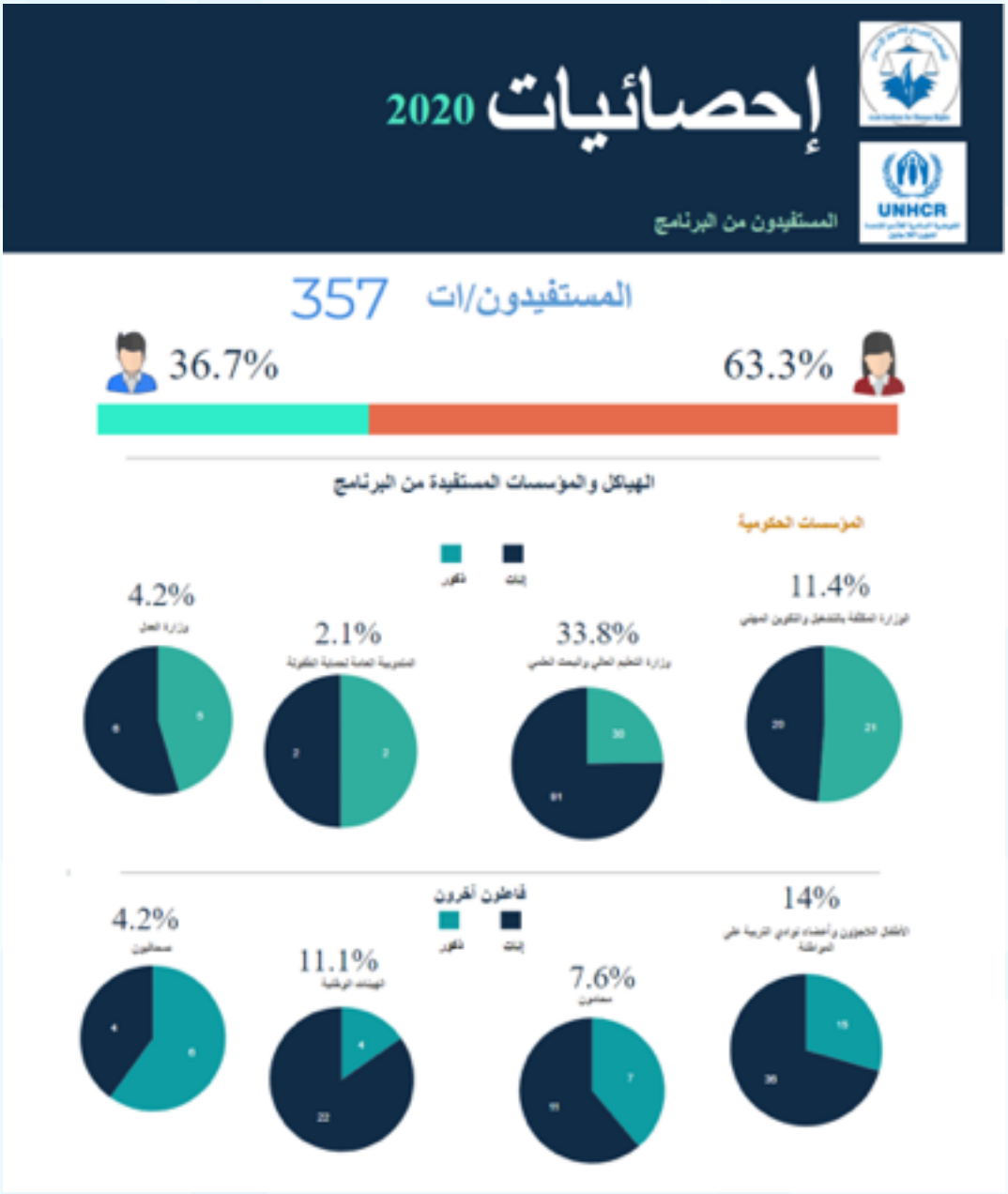

II. المناصرة وكسب التأييد:

- **عمل المعهد على إثراء النّقاش حول قضية انعدام الجنسية وعلاقتها باللجوء والنّزوح في إطار حلقات تكوين لـ 27 قاضياً ومحامياً حول الموضوع. وتم إعداد دراسة حول الوقاية من انعدام الجنسية في تونس بناء على مخرجات حلقات النقاش والتكوين المذكورة.**

- **تم تحضير الفيديو الخاص بالحملة الإعلامية الوطنية المناصرة لحقوق اللاجئين في تونس من خلال إعداد فيديو كليب للفنان التونسي لطفي بوشناق حول إدماج اللاجئين في تونس والذي تم نشره وترويجه سنة 2021.**

- أشرف المعهد بالشراكة مع المفوضية وبالتعاون مع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين على إعداد "ميثاق التغطية الإعلامية الجيّدة لقضايا اللجوء والهجرة المختلطة في سياق الأزمات" بمشاركة 10 صحفيين/ات من مختلف المؤسسات الصحفية المرئية والمسموعة والمكتوبة.
- عمل المعهد في هذه الفترة على إعداد التصوّر العام لبرنامج "لاجئ ووطن" الخاص بقضايا اللجوء في تونس وفي المنطقة العربية والذي سيتم بثّه على موجات إذاعة السيدة التابعة للمعهد.
- عقد المعهد زيارة دراسية لدولة اليونان شارك فيها 9 مسؤولين رفيعي المستوى (2 نواب، وممثل عن رئاسة الحكومة، وممثل عن وزارة الخارجية، و3 ممثلين عن وزارة الداخلية، وممثل عن وزارة الدفاع وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية) وذلك للتعرّف على منظومة اللجوء في اليونان والاستفادة من مختلف البرامج الحمائية للاجئين والممارسات الجيّدة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من أجل توفير الحماية للاجئين.
- تم تنظيم نشاطين ثقافيين وتعليميين في دار السيدة للأطفال اللاجئين مع المستفيدين من برامج المعهد داخل فضاء المواطنة من أجل تعزيز الشعور بالاندماج لدى الأطفال اللاجئين وإذكاء قيمة قبول الاختلاف والتسامح لدى الأطفال.

III. المساعدة المباشرة للاجئين وضمان اندماجهم:

- عملت وحدة الاستشارة والمساعدة القانونية للاجئين التابعة للمعهد بتكوين 11 من طالبي اللجوء واللاجئين واعلامهم بحقوقهم وواجباتهم ووضعهم القانوني العام في تونس.
- تلقى قرابة 418 لاجئاً وطالب لجوء الاستشارة والمساعدة القانونية.
- استقبل المعهد 9 لاجئين وطالبي لجوء في غرف دار السيدة بالتنسيق مع المجلس التونسي للاجئين والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتونس.

IV. الدور الإقليمي للمعهد في قضايا اللجوء:

- **المساهمة في تطوير السياسات الخاصة باللجوء والنزوح في الوطن العربي من خلال تقديم أوراق السياسات وأوراق العمل والتوصيات والتعريف بالممارسات الجيدة والمبادرات المدنية الرامية إلى حماية اللاجئين ودعم صمودهم، والتعريف بقصص نجاح اللاجئين وطالبي اللجوء في عدّة مناسبات ذات طابع دولي وإقليمي أبرزها المنتدى العالمي للاجئين المنعقد في جنيف في نهاية 2019 والمشاركة في سلسلة اللقاءات العلمية لشبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.**

- **تطوير إنتاج المعرفة حول قضايا اللجوء والنزوح بإنشاء المنصة الإلكترونية الخاصة باللجوء والنزوح والهجرة القسرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحتوي البوابة على المرجعيات القانونية الدولية والوطنية الخاصة باللجوء والنزوح وتتضمّن أيضًا دراسات علمية وأدلة ممارسات**

جيدة في المجال بالإضافة إلى وسائط رقمية ووحدات تعليم عن بعد ومواد تدريبية لتكون مساحة للتعليم والبحث الأكاديمي والقانوني في مختلف مسائل اللجوء والنزوح.

- يعمل المعهد على إصدار "المجلة العربية حول اللجوء والنزوح" وهي مجلة مكتوبة باللغة العربية يشرف عليها ويقوم بمراجعتها عدد من الخبراء في المجال بهدف تطوير المعرفة وإتاحتها في هذا المجال الذي يعاني من نقص المراجع القانونية والبحثية باللغة العربية.

5) حملة تضامن مع المهاجرين واللاجئين في مواجهة أزمة كوفيد – 19

السياق العام

عزز المجتمع المدني التونسي وكذلك المنظمات الدولية الموجودة في تونس منذ عام 2011 عملهم في مجال الهجرة كما تم تشكيل العديد من الجمعيات من قبل المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى (الطلاب والمتدربون ورجال الأعمال). وتنهض هذه الجمعيات بدورٍ رئيسيٍّ في تمثيل مجتمعات المهاجرين في تونس بغض النظر عن وضعهم القانوني.

أقام المعهد العربي لحقوق الإنسان من خلال حملة "مازال" التضامنية علاقات ثقة مع أصحاب المصلحة العاملين في قضية الهجرة، وكذلك مع 7 جمعيات تمثل المهاجرين. وهو ما ساهم في إنشاء شبكة مساعدة للمهاجرين خلال فترة الحجر الصحي بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان والعلاقة مع المجتمع المدني.

خلال هذه الحملة تم التوصل إلى أهمية إبراز الحاجة إلى إعطاء صوت للمهاجرين مع الحفاظ على سلامتهم الجسدية وحرياتهم المهدّدة بسبب وضعهم غير النظامي، فغالبا ما يتم تعقُّبهم وملاحقتهم بهدف دفعهم للعودة إلى الوطن.

كما مكّنت الحملة من تعزيز الشعور بالتضامن لدى المجتمع التونسي من خلال شهادات مختلفة من جاليات مهاجرة وتونسيين وهو ما انعكس في العديد من مبادرات التضامن والمساعدة التي استفاد منها المهاجرون. كما سلطت الحملة الضوء بشكل أساسي على الحاجة إلى توضيح معالم ملف الهجرة وتفكيك الصور النمطية المرتبطة بها من أجل كسب دعم شعبي وسياسي أوسع.

وعلى الرغم من أن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس كورونا قد دمجت تدابير لصالح مجموعات المهاجرين واللاجئين، غير أنّ لهذه الفئات في كثير من الأحيان حواجزَ ثقافيةً ولغويةً تمنعها من الوصول إلى المعلومات. فلم تكن التدابير المتخذة في تونس للتعامل مع الوباء سواء كانت صحية أو اجتماعية في متناولها بشكل كاف.

وقد قام المعهد طيلة المدّة التي يغطّيها التقرير بحشد جهود جزء كبير من المجتمع المدني لصالح المهاجرين واللاجئين وانضمت إليه وزارة حقوق الإنسان والعلاقة مع المجتمع المدني لتساهم في دعم الحملة ومناصرة قضية الهجرة في تونس.

عملت الحملة على ضمان دمج المهاجرين واللاجئين بشكل أفضل في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة فيروس كورونا من خلال إجراءات تهدف إلى تيسير نفاذهم إلى معلومات وإجراءات واضحة وموثوقة لزيادة الوعي بعدم التمييز ضدهم.

وشملت الحملة جمعيات تمثل المهاجرين واللاجئين من أجل منحهم صوتًا في النقاش العام وإشراكهم بنشاط في استراتيجية مكافحة وباء كورونا.

كما سعى المعهد في إطار الحملة إلى خلق خطاب بديل يعزز التضامن والاندماج وبالتالي المساهمة في زخم محلي ووطني ودولي لتغيير النظرة إلى هؤلاء الأشخاص الذين لديهم الحق في الكرامة الإنسانية.

النتائج والأنشطة

النتيجة 1: حصول المهاجرين واللاجئين على معلومات واضحة وموثوقة حول مكافحة فيروس كورونا والتدابير الاجتماعية لصالحهم.

* عرض حملة Mazel على المنظمات العاملة في قضايا الهجرة:

نظّم المعهد مقابلات افتراضية مع عدد من المنظمات العاملة في قضايا الهجرة كل على حدة. حيث مكنت هذه الاجتماعات من فهم وضع المهاجرين واللاجئين خلال أزمة الوباء وتحديد احتياجاتهم ومعرفة أفضل سبل العمل التي يجب اتباعها من أجل حماية أفضل لهؤلاء الأشخاص. كما كانت فرصة لتقديم حملة التضامن مع المهاجرين واللاجئين والحصول على توصيات من المنظمات بشأن الإجراءات التي يمكن القيام بها.

وعمل المعهد بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية على التخفيف من الهشاشة الصحية والاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين واللاجئين أثناء الأزمة الصحية وذلك بـ:

- تعزيز المناصرة من أجل تحسين وصول المهاجرين واللاجئين إلى الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- إدراج المهاجرين واللاجئين في الإستراتيجيات الوطنية لمكافحة Covid-19 على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي.
- تعزيز التنسيق بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من أجل الإدماج الفعال للمهاجرين واللاجئين في مبادرات مكافحة Covid-19

- توعية مراكز الرعاية الصحية الأساسية برعاية المهاجرين واللاجئين.
- زيادة وعي المهاجرين واللاجئين حول فيروس كورونا والإجراءات الصحيّة اللازمة للحماية.
- تعزيز تضامن التونسيين تجاه المهاجرين واللاجئين.

* مجموعة التفكير المعمّق مع منظمات المهاجرين:

نظم المعهد مجموعة نقاش مع المنظمات الممثلة للمهاجرين:

- جمعية القيادة والتنمية في إفريقيا «ALDA»
- جمعية الطلاب والمتدربين الأفارقة في تونس «AESAT»
- جمعية الإيفواريين الناشطين بتونس «ASSIVAT»
- المعونة المتبادلة ومستقبل أفريقيا
- أفريكا إنتليجنس
- قادة الأعمال الأفارقة
- ائتلاف المنظمات الانسانية بمدنين

أتاحت مجموعة النّقاش المساهمة في إنشاء الشعار واسم الحملة وتوجّهاتها الكبرى بعد فهم احتياجات المهاجرين واللاجئين ومنظمات المهاجرين خلال فترة الوباء. ولعلّ الضعف الاقتصادي والاجتماعي والقانوني قد أدى جميعُها إلى عدم استقرار أوضاعهم، من قبيل البطالة، وقلة الدخل، وأزمة الغذاء، ومشكلة دفع الإيجار، وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية. وقد اتفقت المنظمات المشاركة في مجموعة النقاش على أهمية مناصرة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين من أجل تقليل نقاط الضعف لديهم خلال هذه الفترة من أزمة Covid-19 وتقليل اعتماد المساعدات على منظمات المجتمع المدني.

* مقابلة مع وزير حقوق الانسان

أجرى المعهد مقابلة مع وزير حقوق الإنسان ومدير حقوق الإنسان بالوزارة وذلك في إطار "إضفاء الطابع الرسمي" على التعاون المشترك في إطار حملة التضامن "مازال" وقد تم إنتاج فيديو المقابلة ومشاركته على شبكة التواصل الاجتماعي. كما سمح الاجتماع بإحالة توصيات منظمات المهاجرين إلى وزير حقوق الإنسان

اضغط هنا لمشاهدة المقابلة

* ومضة توعوية

أطلق المعهد أول ومضة توعوية حول فيروس كورونا بمشاركة مهاجرين وطالبة لجوء ووصلت الومضة إلى 18024 شخصًا على شبكات التواصل الاجتماعي وتمت مشاركتها على نطاق واسع من الجمعيات والمهاجرين والمؤسسات الحكومية والعديد من صفحات الجمعيات ووسائل إعلام المهاجرين. وتهدف هذه الومضة إلى تذكير الناس بأن فيروس كورونا لا يزال موجودًا وهي أيضًا دعوة لالتزام الدولة التونسية بحماية المهاجرين واللاجئين.

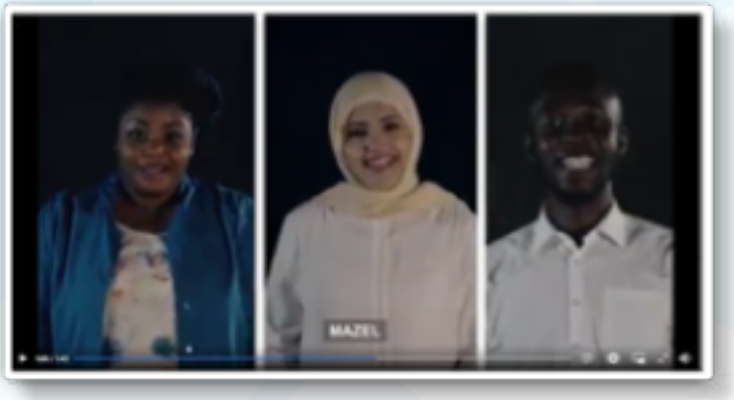

اضغط هنا لمشاهدة المقابلة

النتيجة 2: حشد قادة الرأي والمؤثرين لرفع مستوى الوعي العام لصالح المهاجرين واللاجئين

* ندوة عبر الإنترنت: التضامن المشترك مع المهاجرين، الدروس المستفادة

كانت هذه الندوة عبر الإنترنت مساهمة في استخلاص الدروس المستفادة من تجربة الأزمة الصحيّة وطرق التعاطي معها بالنسبة إلى المهاجرين واللاجئين والتفكير معًا حول الأسئلة الأساسية للمرحلة القادمة. تم إثراء الاجتماع بمشاركة منسق مشروع منظمة أطباء العالم وممثل وحدة التضامن الأفريقي ورئيس جمعية قادة الأعمال الأفارقة. وشارك حوالي أربعين شخصًا في البث المباشر على Facebook وZoom. وشاهد أكثر من 4000 شخص هذه الندوة عبر الإنترنت منذ ذلك الحين. وتبعه نشطاء وطلاب ومهنيون من جمعيات ومؤسسات وكذلك مهاجرون ولاجئون.

أتاحت هذه الندوة عبر الإنترنت تسليط الضوء على المبادرات التضامنية أثناء الأزمة الصحية، ومعرفة احتياجات المهاجرين والتوصيات. وبعد هذه الندوة عبّرت بعض الجمعيات عن رغبتها في عقد شراكات مع المعهد للعمل على قضايا الهجرة، ومن بينها جمعية قادة الأعمال الأفارقة والمنظمة الدولية للهجرة في تونس.

* شهادات بالفيديو للمهاجرين

أنتج المعهد شريطي 2 فيديو لشهادات مهاجرين (ساحل العاج والسنغال) تحدثوا عن تجربتهم خلال الأزمة الصحية.

اضغط هنا لمشاهدة الفيديو

اضغط هنا لمشاهدة الفيديو

* مقابلة مع المنظمات العاملة في مجال الهجرة

أجرى المعهد مقابلات مع جمعية تونس أرض اللجوء والمنظمة الدولية للهجرة حول تدابير الحماية المخطط لها خلال الموجة الثانية من فيروس كوفيد19-. وتم توجيه مقاطع الفيديو للمهاجرين واللاجئين لإرشادهم إلى هذه المنظمات عند الحاجة.

اضغط هنا لمشاهدة الفيديو الارشادي للمنظمة الدولية للهجرة

اضغط هنا لمشاهدة الفيديو الارشادي لجمعية تونس أرض اللجوء

* مقابلة مع وزارة الشؤون الاجتماعية

أجرى المعهد مقابلة مع المرصد الوطني للهجرة بشأن التدابير الوقائية المخطط لها خلال الموجة الثانية من فيروس كوفيد91- والإجراءات المتخذة خلال الموجة الأولى ومدى فاعليتها وسبل تحسينها.

اضغط هنا لمشاهدة المقابلة

النتيجة 3: المعهد يقود مع المجتمع المدني التونسي والمنظّمات الدولية في تونس ديناميكية من أجل التضامن مع المهاجرين واللاجئين (قيد التقدم)

* جلسة نقاشية تحضيرية:

نظم المعهد جلسة نقاشية في مقره تحت شعار «ما هي تدابير حماية المهاجرين واللاجئين خلال الموجة الثانية من Covid19 في تونس؟». ومثّلت هذه الجلسة مساهمة في تعزيز إدماج المهاجرين واللاجئين في التدابير المؤسسية والتفكير في سبل العمل من أجل ضمان كرامتهم.

وعُقدت الجلسة بحضور نشطاء المجتمع المدني والصحفيين وممثلي مجتمعات المهاجرين واللاجئين. وقدم المرصد الوطني للهجرة، والوزارة المسؤولة عن العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان، وبلدية مرسى، والمنظمة الدولية للهجرة، وجمعية تونس أرض اللجوء، وجمعية القيادة والتنمية في إفريقيا، نقاطًا مرجعية للتفكير المشترك وتدارس تحديات حماية المهاجرين واللاجئين خلال الأزمة الصحيّة بحضور المجتمع المدني والصحفيين والباحثين.

* ندوة إقليمية عن بعد بين الجمعيات في تونس والجمعيات في إفريقيا جنوب الصحراء والجمعيات في الشمال:

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان ندوة إقليمية عبر الإنترنت بعنوان "الوضع الحالي لحقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط خلال الأزمة الصحيّة". وقد تم خلالها رصد انتهاكات حقوق المهاجرين واللاجئين وكيفية حمايتهم بشكل أفضل ووضع تصوّر لضمان التنسيق بين منظمات المجتمع المدني من الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط للدفاع عن احترام حقوق الإنسان. وذلك بالإضافة إلى تقديم التوصيات للحكومات ووكالات الأمم المتحدة.

جمعت هذه الندوة عبر الإنترنت منظمات من تونس والمغرب والسنغال والنيجر وكوت ديفوار، ومن إسبانيا وإيطاليا.

* اختتمت الديناميكية التي قادها المعهد العربي لحقوق الإنسان من أجل التضامن مع المهاجرين واللاجئين بصياغة إعلان مشترك تنشره الجهات الملتزمة بهذه الديناميكية والمقرر الخاص فيما يتعلق بحقوق المهاجرين واللاجئين. حيث قام المعهد بصياغة دعوة إلى المقرر الخاص المعني بالهجرة حول حالة حقوق الإنسان للمهاجرين في بلدان شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه وصياغة توصيات لاحترام حقوقهم، وقد وقَّعت عدة منظمات من دول مختلفة على الإعلان منها:

- تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان / أفريكا إنتليجنس
- المغرب: تجمع مجتمعات جنوب الصحراء الكبرى في المغرب «CCSM»
- إسبانيا: مركز الدفاع عن حقوق الإنسان - Irídia
- النيجر: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيجر (المؤسسة العامة لدولة النيجر)
- السنغال: Diadem
- ساحل العاج: منظمة SOS للهجرة غير النظامية
- إيطاليا: ميديتيرانيا لإنقاذ البشر

وقد تم إرسال هذا الإعلان إلى منظمة التعاون السويسري من أجل توجيهه إلى المقرر الخاص.

* •رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، والحكومة، والبرلمان)

إثر النقاشات مع الشركاء تم اتخاذ القرار بتوجيه الرسالة المفتوحة إلى رئيس الجمهورية فقط. وينصب التركيز بشكل أساسي على صلاحيات الرئيس من حيث ضمان الحقوق الدستورية، والوفاء بالتزامات تونس الدولية.

وتم تقاسم الرسالة مع شركاء الجمعيات وكذلك المنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

نشرت الرسالة في الصحف التونسية بمناسبة اليوم العالمي للمهاجرين وستتم المتابعة مع الرئاسة.

التغطية الإعلامية للحملة:

1. الصحافة الإلكترونية:

- منصة الإذاعة الثقافية حول الاجتماع حول تدابير حماية المهاجرين واللاجئين خلال الأزمة الصحيّة.

2. مقابلة مع عماد الزواري مدير حملة "مازال" بخصوص ورشة العمل المتعلقة بحماية المهاجرين واللاجئين خلال الموجة الثانية من فيروس كورونا.

3. تلفزيون:

- وكان رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان ضيفاً على برنامج "ناس نسمة" للحديث عن قضية الهجرة في تونس ولتوجيه نداء للتضامن مع هذه الفئة.

التوصيات

توصيات على مستوى الحكومة التونسية:

- إنشاء نظام معلومات دقيق حول الهجرة واللجوء.
- تحديد القضايا المتعلقة بالهجرة واللجوء باعتبارهما عنصرين منفصلين ووفقًا لنهج حقوق الإنسان سواء في مناقشات المجلس الأعلى للأمن القومي أو في إطار النقاش حول السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان وفي قلب الإستراتيجية الوطنية للهجرة.
- الإسراع في التصديق على القانون الوطني لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء.
- ترسيخ الدبلوماسية والسياسة الخارجية وتعزيز التعاون مع دول الجنوب والشمال قصد إيجاد حلول دائمة لصالح هذه المجموعات.
- تضمين قضية الهجرة في إستراتيجيات التنمية.
- تكثيف الجهود الوطنية لإنهاء العنصرية والاتجار بالبشر.
- إدراج النساء المهاجرات واللاجئات بشكل أكبر في السياسات الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.

توصيات على مستوى المجتمع المدني:

- ضمان التنسيق المنتظم بين الجمعيات العاملة في مجال الهجرة واللجوء، وفتحه أمام الجهات الفاعلة الأخرى العاملة في المجالات ذات الصلة (مثل: الاقتصاد، واللامركزية، وحقوق المرأة، والأمن، وما إلى ذلك).
- تنظيم اجتماعات سنوية حول الهجرة واللجوء.
- تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة العامة بشأن قضية الهجرة.
- الترويج لخطاب بديل يفكك المفاهيم الخاطئة حول الهجرة واللجوء بالتعاون مع وسائل الإعلام.
- تخصيص مساحة أكبر لفائدة مجتمعات المهاجرين وجمعياتهم التي تمثلهم في النقاش العام والسياسي.

توصيات على مستوى الأمم المتحدة:

- دعوة وكالات الأمم المتحدة المختلفة حتى تدعم البلدان في تبني نظم المعلومات والسياسات العامة التي تأخذ المهاجرين واللاجئين في الاعتبار، وحثّ أطر عمل الأمم المتحدة من أجل المساعدة الإنمائية الوطنية التي يمكن أن تكون بمثابة رافعة لدعم هذه الديناميكيات الوطنية.
- اغتنام جميع الفرص لاعتماد المواثيق والآليات الإقليمية والدولية (المواثيق العالمية، والمواثيق الأوروبية) قصد إحداث تأثيرات إيجابية وحقيقية على حياة المهاجرين واللاجئين، من خلال زيادة إشراك هؤلاء السكان والجمعيات التي تمثلهم في المشاورات وصنع القرار.

6) برنامج القيادات الجديدة

يعتبر دعم قدرات النشطاء والنشطات وتمكين القيادات الجديدة في مجال حقوق الإنسان مبحثا اشتغل عليه المعهد منذ تأسيسه على اعتبار أنه يوفر مرتكزات معرفية ومهارية تمكن من تطوير حركة حقوق الإنسان العربية ومن الزيادة في قدرة الفاعلين الجدد صلب المجتمع المدني المحلي والإقليمي على التأثير الفعال في مجتمعاتهم وتقليص الفجوة بين الخطاب والممارسة وتمكين الناس بهدف المطالبة بحقوقهم والتمتع بها. كما عزّز المعهد في إطار مقاربته الجديدة وانتقال مقره إلى فضاء "دار السيدة" قدرته على التوجه المباشر إلى أصحاب الحقوق من الأطفال والشباب والنساء والمهمشين وعلى تطوير المقاربات والمنهجيات والأدوات الخاصة بتمكين القيادات الجديدة لتصبح فاعلة في محيطها وقادرة على التأثير وتحقيق التغيير فيه.

وركّز مشروع بناء القيادات الجديدة على تأسيس تجربة نموذجية لبناء قدرات الحركات الاجتماعية وقادة المجتمع الشبابي وكذلك شبكات وتجمعات الناشطين الاجتماعيين في تونس، وذلك بالتفاعل مع مختلف الجهات الفاعلة من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، والأكاديميين والجهات الفاعلة في وسائل الإعلام

من أجل تطوير واستخدام آليات للمطالبة ومراقبة الإصلاحات السياسية والتعليمية والتغيّرات الاجتماعية التي تضمن الكرامة والمساواة والإنصاف للجميع دون تمييز.

وعزّز المعهد من خلال هذه المبادرة قدرات قادة المجتمع المحلي حتى يصبحوا أكثر فعالية واستدامة وتأثيراً على المستوى المحلي من خلال تعزيز التمتع بحقوق الإنسان وممارستها ومراقبتها، وكذلك من خلال التصدي لجميع مظاهر التمييز التي تؤثر على مجتمعاتهم المحلية من منظور سياسي.

وقد عمل المعهد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير على مواصلة هذا التوجه الاستراتيجي لبناء القيادات الجديدة ودعم قدرات المدافعين والمدافعات في مجال حقوق الإنسان والذي يمثل محورا من المحاور الرئيسية لخطته الاستراتيجية. وكان هذا المسعى مترجما في عدد من المحاور المندمجة وهي كالتالي:

المحور الأول: الحركات الاجتماعية

- إعداد أنموذج لبناء القيادات الجديدة في مجال حقوق الإنسان وتجريبه.
- تدريب 41 ناشطا وناشطة من 12 ولاية في مقاربة حقوق الإنسان.
- التشبيك بين 60 ناشطا وناشطة من 16 ولاية للعمل المشترك في قضايا حقوق الإنسان.
- تنظيم ندوة وطنية حول الحركات الاجتماعية وحقوق الإنسان.
- إصدار دراسة بعنوان الحركات الاجتماعية الجديدة وتحولات القيادات في مجال حقوق الإنسان.
- إعداد وتوزيع بطاقة تمكن الناشطات والناشطين الحقوقيين من معرفة حقوقهم إذا تعرضوا إلى الإيقاف. كما تحتوي هذه البطاقة على أرقام الجمعيات للإبلاغ عن الانتهاكات في فترة الإيقاف.
- إعداد محفظة أدوات رقمية تحتوي على مجموعة من الأدلة والتقارير والمحتويات حول تسيير الجمعيات ومنظومة حقوق الإنسان.

المحور الثاني : العمل البلدي المراعي لحقوق الإنسان

- تدريب 24 مشاركة ومشاركا من 16 ولاية في كيفية متابعة العمل البلدي ومدى احترامه لمبادئ حقوق الإنسان.
- تدريب 36 مستشارة ومستشارا بلديّا على العمل البلدي المراعي لحقوق الإنسان.
- إعداد أداة لقياس مدى مراعاة العمل البلدي لحقوق الإنسان.
- إصدار دليل تدريب المدربين في مجال العمل البلدي المراعي لحقوق الإنسان.
- إصدار دليل المواصفات الفنية لنفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المنشآت الخدماتية العمومية والخاصة.

المحور الثالث: الإصلاح التربوي

- تدريب 18 خبيرة وخبيرا في مجال التربية على مهارات الحياة، والتربية على المواطنة والتحول الرقمي في مجال التربية.
- تنظيم ندوة وطنية حول إصلاح التربية والتعليم في تونس.
- إصدار تقرير بعنوان " المعهد العربي لحقوق الإنسان والإصلاح التربوي في تونس (2011-2020): مقاربة حقوقية".

7) إذاعة السيدة أف أم

السيدة أف أم هي إذاعة جمعياتية تحصلت على رخصة البث يوم 07 أوت / أغسطس 2020 ومقرها في دار السيدة مقر المعهد العربي لحقوق الانسان في أحد أعرق الأحياء الشعبية في تونس وهو حي "السيدة". وهذا الحي بالغ الأهمية لأنه يرمز إلى امرأة هي "السيدة عائشة المنوبية"، هذه المرأة التي عُرفت بحبها والتصاقها بقضايا الفقراء وحسها الإنساني لذلك فإن إذاعة السيدة أف أم تأخذ رمزيتها من القرب من الناس معتبرة أن حقوق الإنسان هي أساسا قضية مساواة وهي تُبنى على المساواة والمواطنة.

السيدة أف أم إذاعة تتوجه إلى العلم والمعرفة من أجل أن تصبح مبادئ وقيم حقوق الإنسان هي قيم المواطنة والعدالة الكرامة وغيرها من القيم ولكي تصبح شأنا متاحا لجميع الناس.

السيدة أف أم هي تحية للعلم والمعرفة وتحية للنساء والأحياء الشعبية

أ.عبد الباسط بن حسن

- أهداف الإذاعة:

للإذاعة ثلاثة أهداف أساسية وهي:

- تقريب ثقافة حقوق الإنسان من الجميع وذلك عن طريق مختلف الوسائط سواء كانت الحوارات أو التحقيقات أو إعطاء صوت لمن لا صوت لهم أو مختلف التقنيات التي يمكن أن تبلغ حقوق الإنسان وتجعلها أو تجعل مفاهيمها أكثر بساطة. وهذا الهدف الأول.

- التركيز أساسا على الفئات التي ليس لها حظ كبير في الظهور الإعلامي أو في إبلاغ صوتها مثل الأطفال والشباب والنساء والفقراء المهمشين وكذلك اللاجئين والمهاجرين وجميع الفئات التي يمكن أن يصبح لها صوت يُسمع. فصوتها يصبح جزءًا من عملية تنمية المجتمع.

- تنمية مهارات الإعلاميين والإعلاميات ومختلف الفئات الاجتماعية وقدراتهم على التعاطي مع طرق إدماج قيم حقوق الإنسان ومهاراتها داخل الخطاب الإعلامي.

الميثاق التحريري لإذاعة "السيدة أف أم"

* الالتزام باحترام المستمعين والتعامل معهم بصفتهم مواطنين، لا مجرد مستهلكين للمادّة الإعلامية.
* نشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها الكونية وتبنيها والدفاع عنها.
* نشر ثقافة المواطنة ووضع المواطن في قلب إنتاجاتها وتوجهات برمجتها.
* الإخبار: تلبية احتياجات المواطن في حق الإعلام والاتصال والحرص على تجسيد حق جميع المواطنات والمواطنين في إعلام حر ونزيه ومسؤول، يسعى إلى إعلاء صوت الحقيقة بعيدا عن كل أنواع التأثير والتدخل.
* تكريس إعلام القرب من خلال التركيز في المضامين والمواضيع على كل ما يهم الشأن العام الوطني ويهم مشاغل الناس ومشاكلهم وطموحاتهم واحتياجاتهم.
* تكريس الديمقراطية التشاركية وفلسفة الحوكمة المحلية بفتح الباب لمشاركة المواطنين في آليات صنع القرار المحلي والاختيار من خلال تبليغ أصواتهم عبر برامج الإذاعة وتمكينهم من النقاش الديمقراطي واقتراح الحلول.
* العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها الكونية وقيمها، بالتعريف بها وتكريسها والتشجيع على احترامها.

الجمهور المستهدف:

تتوجه الإذاعة أساسا وبشكل عام إلى الجمهور العريض بكافة شرائحه، مواطنات ومواطنين بمقتضى العمل على فكرة القرب تتوجه الإذاعة بشكل خاص إلى المواطنات والمواطنين في حي السيدة وفي محيطه المجاور، وذلك من خلال تسليط الضوء على حياتهم اليومية ومشاغلهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم. وتتوجه الإذاعة إلى شرائح معينة هي أساسا الأطفال واليافعون والشباب، باعتبارهم يمثلون المستقبل (وهي برامج تتوجه إليهم وتمثل أيضا فضاءات حرة يعبرون من خلالها عن نظرتهم وآرائهم).

وتكون الإذاعة كذلك فضاء للناشطين والناشطات في مجال حقوق الإنسان للتعريف بمنظماتهم/ـهنّ الحقوقية والمدنية وبنشاطهم. وهي أيضا فضاء للتعريف بأعمال المجتمع المدني ومشاريعه، خصوصا منها التي تندرج في مجال الحقوق والحريات فبرامج الاذاعة تخوض في مشاغل وقضايا المواطنين اليومية والمباشرة معهم وذلك من خلال ملامسة أفكار وهواجس المتابعين بالتواصل المباشر معهم في حياتهم اليومية بمختلف أوجهها وتفاصيلها.

وهذه عينة من المادة الإعلامية المقدمة في الغرض: (للمشاهدة اضغط عنوان المواد)

التعريف بإذاعة السيدة في راديو إي. آف. آم

ترجمة نشرات التوجيهات الصحية أثناء أزمة كوفيد بلغة الإشارة

قراءات الأطفال في زمن الكورونا

8) المشروع الإقليمي
نحو الحد من عقوبة الإعدام خلال الحرب على الإرهاب(مصر – الصومال – تونس)

واصل المعهد خلال الفترة التي يغطيها التقرير متابعة البرنامج شبه الإقليمي الذي يشارك في تنفيذه بالشراكة مع منظمة "هانذ أوف كايين" في إيطاليا و"المنظمة العربية لحقوق الإنسان" في مصر و"الأجندة النسائية" في الصومال منذ سنة 2017 تحت عنوان " نحو إلغاء عقوبة الإعدام خلال الحرب على الإرهاب"، الذي يهدف إلى متابعة حالات عقوبة الإعدام وتوثيق مقومات الاحتجاز للمحكوم عليهم بالإعدام بصفة خاصة وتنمية الوعي لدى المجموعات القائمة على إنفاذ القانون بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان في علاقة بعقوبة الإعدام، وتعزيز قدرات المجتمع المدني والإعلام في المناصرة من أجل إلغاء عقوبة الإعدام والحق في الحياة في تفاعل مع الرأي العام، إضافة إلى مساندة مقترحات الإصلاح التشريعي للوصول إلى الحد من عقوبة الإعدام أو تعليقها أو إلغائها – بحسب واقع كل بلد.

محاور المشروع

* جمع المعلومات:

بناء قاعدة بيانات حول المحكوم عليهم بالإعدام.

زيارة السجون للوقوف على توافر مقومات احتجاز المحكوم عليهم بالإعدام.

إنشاء قاعدة معلومات لتوثيق تطبيق أحكام الإعدام ومقومات الاحتجاز.

* البحوث:

إجراء البحوث حول الصحة العقلية والجسدية التي تؤثر في المحكوم عليهم بالإعدام خلال الاحتجاز.

إجراء البحوث حول التدابير التقليدية الإيجابية المتبعة لتجنب استخدام عقوبة الإعدام.

* تنمية القدرات:

التدريب على المعايير الدولية في مجال عقوبة الإعدام والمحاكمات العادلة والنزيهة.

تسيير الحوار بين مختلف الأطراف وأصحاب المصلحة حول عقوبة الإعدام.

إعداد مقترحات تشريعية للحد من عقوبة الإعدام وتعليق إنفاذها.

الأنشطة التي تم تنفيذها في سنة 2020

1 - جلسة استماع بالبرلمان التونسي:

شارك المعهد العربي لحقوق الإنسان والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام يوم الأربعاء 08 جانفي/ كانون الثاني 2020 في جلسة استماع بالبرلمان التونسي نظمتها لجنة التشريع العام بالاشتراك مع لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية حول

مشروع قانون استرشادي بشأن عقوبة الإعدام وضمانات تطبيقها في الدول العربية، ورد مقترح القانون من البرلمان العربي لإبداء الرأي فيه وحضر في هذه الجلسة 14 نائبا ونائبة من البرلمان التونسي.

وتدخل المعهد العربي لحقوق الإنسان بتقديم دراسة على عينة من المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام تتكون من 35 فردا فيما يتعلق بمفهوم الردع، واتضح أن ذلك لا قيمة له في لحظة ارتكاب الجريمة، لأن المجرم يكون في حالة نفسية لا تتيح له التفكير في الدوافع وفي الآثار المترتبة عن الجريمة من عقوبات وغيرها. كما نوّه أن أكثر من 101 حالة في القانون التونسي تؤدي إلى حكم الإعدام وهذا يتعارض مع الدستور التونسي الذي ينص على عدم إصدار عقوبة الإعدام إلا في الحالات القصوى. وأوضح أن نص مشروع هذا القانون غير دستوري ويتمحور حول التشريع الإسلامي وهو مصدر شكلي وفيه مخالفة للمنظومة القانونية التونسية التي تعتبر الشريعة الإسلامية مصدرا ماديا للتشريع. كما أن التوسيع في حالات تطبيق عقوبة الإعدام يمس من التزامات تونس الدولية ويضر بحق المواطنة ولا فائدة منه على مستوى المحاكمة العادلة. وهو يعد تراجعا وخطوة إلى الوراء باعتبار أن تونس تسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام لا إلى تنظيمها وتكريسها.

2 - دورة تدريبية عن بعد حول» دور المجتمع المدني والإعلام من أجل إلغاء عقوبة الإعدام»

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع منظمة هانذز أوف كاين الإيطالية وبدعم من الاتحاد الأوروبي، دورة تدريبية عن بعد حول "دور المجتمع المدني والصحفيين في إلغاء عقوبة الإعدام"، وكانت قد عُقدت في 82 و92 و03 ماي/ أيار 0202. وحضر التدريب 22 مشاركًا يعملون في مختلف وسائل الإعلام التونسية ونشطاء المجتمع المدني.3 - ورشة عمل لمناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في تونس.

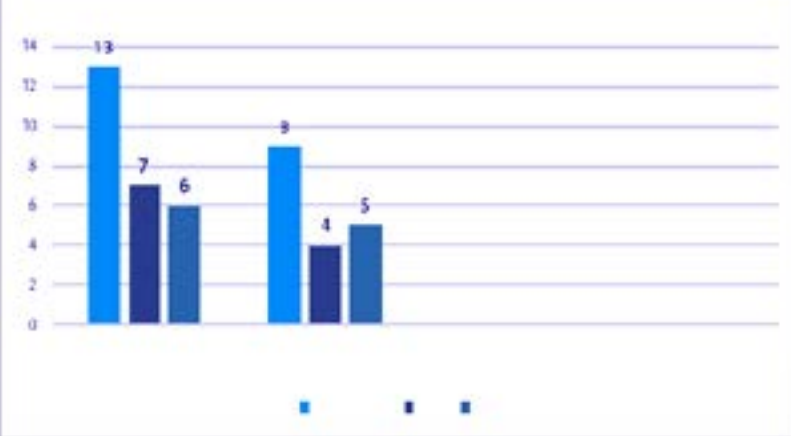

3 - ورشة عمل لمناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في تونس

نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان يوم 15 جوان/ حزيران 2020، ورشة عمل لمناقشة مشروع القانون الأساسي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في تونس، بمقر المعهد العربي لحقوق الإنسان "دار السيدة".

وكان هذا اللقاء يهدف إلى مناقشة النسخة الأولى من مشروع القانون الأساسي المتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام في تونس وتقديم شرح الأسباب الكامنة وراء تعارض عقوبة الإعدام مع الأسس الفكرية والعلمية لحقوق الإنسان. فعقوبة الإعدام تنبني على التخويف والترهيب النفسي وهي عقوبة لا ترمي إلى إصلاح المحكوم عليه وتأهيله كما أنها عقوبة لا تمكّن من إصلاح آثار العقوبة إذا ثبتت براءة المحكوم عليه.

وبالإضافة إلى مناقشة عدم دستورية عقوبة الإعدام في تونس إذ إنّها تعارض عقوبة الإعدام مع الفصلين 22 و49 من الدستور كما أنها تتعارض مع الفصل 21 من الدستور الذي يعتبر الحق في الحياة حقا مقدسا، يتمتع به الجميع دون استثناء ولجميع هذه الأسباب، فإن عقوبة الإعدام وجميع الفصول القانونية المتضمنة لها في النظام القانوني التونسي تعتبر غير دستورية.

4 - الندوة الوطنية «نحو إلغاء عقوبة الإعدام في تونس»

في 25 جوان/ حزيران 2020 نظم المعهد العربي لحقوق الإنسان الندوة الوطنية "نحو إلغاء عقوبة الإعدام في تونس" وكانت هذه الندوة بمثابة النشاط الأخير في البرنامج وذلك لتقديم مخرجات المشروع الذي استمر لمدة ثلاث سنوات.

- تقديم دراسة "عقوبة الإعدام في تونس: هل يكفي وقف التنفيذ؟ وضعية المحكومين بالإعدام".

- تقديم دراسة الحق في الحياة وعقوبة الإعدام في القانون الدولي والمقارن وفي القانون التونسي.

- تقديم مشروع أساسي يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام.

شارك في هذه الندوة ممثلون عن منظمات المجتمع المدني ومنظمات أممية وصحافيون وحضرها 19 مشاركة و17 مشاركا.

ملاحظات ختامية:

لقد شهد تنفيذ هذا المشروع العديد من الأنشطة من خلال بناء القدرات واللقاءات مع فئات متنوعة والبحوث والدراسات وتمثّلت أهم محطاته في:

- إنتاج مجموعة من الأدوات العلمية التي يتم اعتمادها باعتبارها أدوات للمرافعة عن مشروع القانون.

- زيارة السجون من أهم المحطات في المشروع وهي كانت المرحلة المهمة التي بنيت عليها بقية المراحل. ونتائج الزيارات ستكون من أدوات المناصرة والضغط في تونس والمنطقة العربية.

- الشبكة التي تم تكوينها من محامين وقضاة وإعلاميين ومجتمع مدني حول إلغاء عقوبة الإعدام فهناك حماس والتزام معنوي بهذه القضية، وهو ما سيساعد على أي عمل متاح يهدف إلى مناصرة المشروع ودعمه.

- العمل على القضية على المستوى الوطني والتوسيع على المستوي الإقليمي قد ساهما في تعزيز صوت شبكة المطالبين بإلغاء عقوبة الإعدام في المنطقة العربية وعلى تطوير خطاب إلغائي قادر على التأثير.

9) مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية وأنظمة الدعم الاقتصادي للشرائح الضعيفة والمهمشة من السكان استجابة لفيروس كوفيد - 19

ينفذ المعهد العربي لحقوق الإنسان بشراكة ودعم من منظمة الأمم المتحدة للسكان، برنامجا يهدف إلى دعم جملة من الفئات التي عاشت وتعيش هشاشة في فترة جائحة كوفيد19- وذلك من خلال:

- تحليل احتياجات المراهقين والشباب في الجهات المهمشة والهشة في مجال الحق في الصحة والوصول إلى المرافق الصحية خلال جائحة كوفيد19- وبعدها،
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المعلومات والأخبار المتعلقة بالصحة في فترة الجائحة.
- تقديم الدعم الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة الأكثر تضررا من آثار جائحة كوفيد- 19

ومن بين الأنشطة التي يعمل المعهد على تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف، تصميم مجموعة من الفيديوهات وترجمتها إلى لغة الإشارة ونشرها دوريّا عبر مختلف المحامل الرقمية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي لتصل إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين والمستفيدات.

1 - تحليل احتياجات المراهقين والشباب في الجهات المهمشة والهشة في مجال الحق في الصحة والوصول إلى المرافق الصحية خلال جائحة كوفيد19- وبعدها:

في هذا المحور تم توزيع استمارة من أجل تحديد احتياجات المراهقين والشباب في الجهات المهمشة والهشة في مجال الصحة والوصول إلى المرافق الصحية. وقد تم توزيع هذا الاستبيان في 9 ولايات وهي كالآتي:

الولاية	عدد المشاركين في الاستبيان
أريانة	74
سليانة	81
قابس	92
الكاف	110
المهدية	185
سيدي بوزيد	206
توزر	283
القصرين	293
سوسة	352
الاجمالي	**1676**

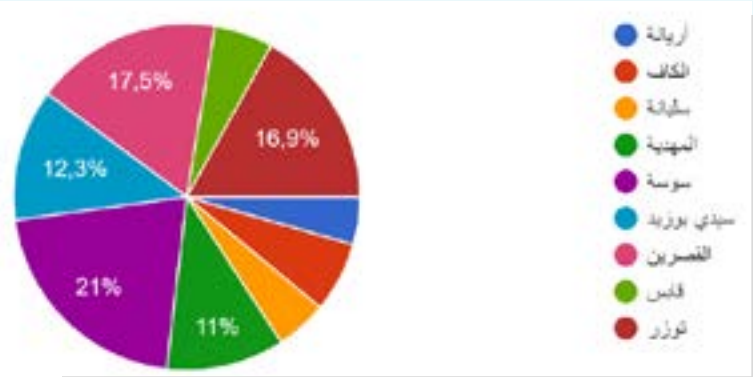

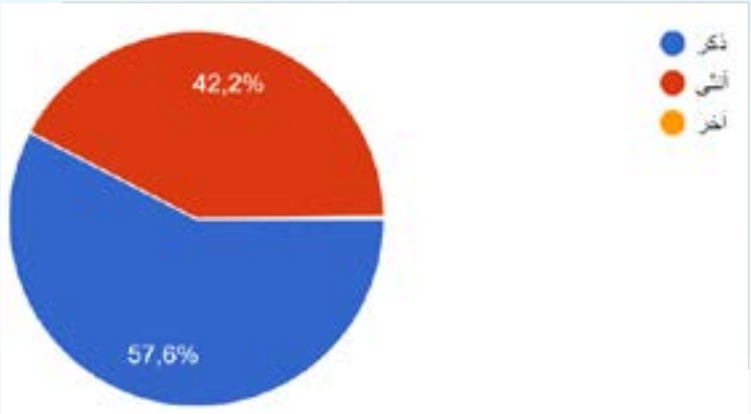

2 - تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المعلومات والأخبار المتعلقة بالصحة في فترة الجائحة:

في هذا المحور تم التركيز على مسألة نفاذ ذوي وذوات الإعاقة إلى المعلومات والأخبار المتعلقة بجائحة كورونا فتم التفكير في نشرة إخبارية أسبوعية يتم بثها على إذاعة السيدة من أجل تقديم أهم الأخبار والمعلومات المتعلقة بالجائحة. وهذه النشرة كانت تبث نهاية كل أسبوع، وهي نشرة صوتية وبلغة الإشارة أيضا، وبالإضافة إلى النشرات الإخبارية تم عرض مجموعة من فيديوهات التوعية بخصوص جائحة كورونا وتمت ترجمتها إلى لغة الإشارة.

تجدون مرفقا روابط النشرات والفيديوهات:

فيديو 1

فيديو 2

فيديو 3

فيديو 4

3 - تقديم الدعم الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة الأكثر تضررا من آثار جائحة كوفيد - 19

في المحور الثالث من المشروع تم التنسيق مع جمعية إبصار وذلك لتحديد 9 مؤسسات بكامل تراب الجمهورية التونسية من أجل مساعدتهم بمجموعة من وسائل التعقيم والحماية بخصوص جائحة كورونا وتقديم مجموعة من مساعدات الدعم الصحي مثل الأدوية والآلات الطبية.

وفي ما يلي جدول به قائمة المؤسسات وتوزّعها حسب الولايات مع تحديد عدد المستفيدين والمستفيدات:

	الجمعية/ المؤسسة	يوم الزيارة من شهر نوفمبر	عدد المستفيدين من العاملين	عدد المستفيدين/ات
.1	معهد فاقدي البصر ببئر القصعة	17	67	109
.2	جمعية رعاية ضعاف السمع ببرج السدرية	18	47	65
.3	وحدة لإيواء ذوي الاحتياجات الخاصة بڤرمبالية	19	55	30
.4	مركز الصم بوادي الليل	23	25	45
.5	مركز تأهيل ودمج ذوي الإعاقة بحي التضامن	24	45	70
.6	مركز سيدي حسين للصم	25	20	50
.7	معهد المكفوفين بسوسة	26	72	90
.8	الجمعية العامة للقاصرين عن الحركة العضوية بڤابس	27	40	70
.9	معهد المكفوفين بڤابس	27	65	60
	دمج الصم في المدارس في تونس			108
	العدد الجملي			1133

10) مستقبل التربية والتعليم

أطلقت منظمة اليونسكو في جويلية/ تمّوز 2019 مبادرة عالمية بإنشاء الهيئة الدولية رفيعة المستوى لإعادة تصور مستقبل التربية والتعليم بحلول عام 2050. وتتألف الهيئة الدولية من مجموعة من الخبراء وصناع الرأي البارزين من عوالم السياسة والأعمال والفنون والعلوم الإنسانية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والتعليم، ومن بينهم الأستاذ عبد الباسط بن حسن رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان. وتتمثل مهمة هذا الفريق في التفكير بشكل جماعي في الكيفية التي قد تحتاجها إعادة التفكير في التعليم في عالم يزداد تعقيدًا، وتقديم الحلول والتوصيات في شكل تقرير رئيسي يمكن أن يكون بمثابة جدول أعمال لحوار السياسات والعمل على مستويات متعددة.

وفي هذا الإطار، وضعت منظمة اليونسكو مجموعة من الطرق لتمكين جميع المواطنات والمواطنين والخبيرات والخبراء من المشاركة في الاستشارة العالمية حول مستقبل التربية والتعليم. وقد أطلق المعهد حملة عن طريق وسائل تكنولوجيا الاتصال لدعوة المعنيات والمعنيين للمشاركة في هذه المبادرة قصد إيصال أصوات المجتمعات العربية.

اعتمدت هذه الحملة على 3 محاور:

1 - الجلسات الاستشارية:

تم تنظيم 22 جلسة استشارية مع ممثلين وممثلات من 12 دولة عربية وهي: العراق، ولبنان، وفلسطين، وتونس، وليبيا، والمغرب، والبحرين، واليمن، والسودان، والكويت، وموريتانيا ومصر.

تمت هذه الجلسات مع مجموعات مختلفة من قبيل الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والطلبة، والمسرحيين، وأصحاب الشركات الناشئة، وأخصائيي التربية، وممثلين وممثلات عن المنظمات الحقوقية العربية. وقد تم رفع تقارير هذه الجلسات إلى منظمة اليونسكو.

2 - صياغة الورقات:

وجه المعهد العربي لحقوق الإنسان دعوة إلى أكثر من 100 خبيرة وخبير في مجال التربية والتعليم للمشاركة في مبادرة مستقبل التربية والتعليم عبر صياغة ورقات يعبرون فيها عن رؤيتهم ومقترحاتهم.

3 - الاستمارة:

وضعت منظمة اليونسكو على ذمة مستخدمي الإنترنت استمارة قصيرة تمكن كل المواطنين والمواطنات من إبداء رأيهم حول أولويات التربية والتعليم. ولقد عمل المعهد العربي على التعريف بهذه الاستمارة ونشر رابطها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وإرساله إلى عشرات الآلاف عبر العالم العربي.

إثر انتهاء هذه الاستشارة العالمية، عمل المعهد على التعريف بإنتاجات اللجنة الدولية المعنية بمستقبل التربية والتعليم وهي:

- تقرير التربية والتعليم والتعلم والمعرفة في عالم ما بعد كوفيد- 19: تسع أفكار للعمل العام.
- تقرير تحديث حول التقدّم المحرز للجنة الدوليّة المعنيّة بمستقبل التربية والتعليم.

11) مشروع الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين -IMAGES

تم اختيار المعهد العربي لحقوق الإنسان ليُنفِّذ في تونس مشروعُ الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين -IMAGES بالتعاون مع جمعية بيتي وبدعم تقني من مؤسسة "Promundo". ويعدّ هذا المشروع جزءًا من تنفيذ البرنامج الإقليمي "الرجال والنساء من أجل المساواة بين الجنسين" الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للمرأة بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا).

تهدف دراسة IMAGES إلى فهم أفضل للأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين في 6 دول، وهي لبنان ومصر والمغرب وفلسطين وينطلق تنفيذه في فلسطين وتونس بين سنتي 2020-2021 حيث تولّى المعهد العربي لحقوق الإنسان القيام بالدراسة الكمية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين التي تهدف إلى فهم كيفية استجابة الرجال للمساواة بين الجنسين ومساهمتهم في تمكين المرأة وذلك من خلال إجراء مسح منزلي Household Survey يستهدف 1200 رجل و1200 امرأة من عينات تمثيلية للسكان في تونس.

عمل المعهد خلال هذا المشروع على فهم أفضل لممارسات الرجال والنساء ومواقفهم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بهدف إرشاد السياسات وتوجيه تطويرها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. واعتمدت الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في تونس استبيانًا منزليًا حول مواقف الرجال وممارساتهم بالإضافة إلى آراء النساء وممارساتهنّ حول مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك: الأبوة، ورعاية الأطفال وحضانتهم، واتخاذ القرارات الأسرية، والعنف (الجسدي، والنفسي والاقتصادي والجنسي) في العلاقات الزوجية والصحة والاستفادة من الخدمات الصحية. ومن المقرر أيضًا تقييم معرفة ومواقف الرجال والنساء من حيث القوانين والسياسات لتعزيز المساواة بين الجنسين في تونس والتوظيف والحصص

السياسية للمرأة، والتمكين الاقتصادي للمرأة والعنف. ولعل الجانب المبتكر الذي تتناوله الدراسة في تونس هو الموضوعات المتعلقة بمجتمع الميم "LGBTQ+" والعلاقة مع الجسد والعنف الجنسي في تونس.

ويتناول الاستبيان الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والجنسية والنفسية. ويتعرّض إلى الملامح المختلفة للرجال والنساء في المناطق الحضرية والريفية. كما تتولى منظمة "بيتي" بالتعاون مع المعهد مهمة إنجاز بحث كيفي متمم لمخرجات الدراسة الكمية يستهدف 60 مستجوبا.

النتائج التي تم تحقيقها:

* مراجعة أدبيه حول موضوع الدراسة DESK- REVIEW :

أجرى خبراء المعهد وجمعية بيتي هذه المراجعة الأدبية للنصوص والأبحاث السابقة في تونس باعتبارها عنصرا أساسيّا من أجل إطلاق الدراسة. وستوفر هذه المراجعة أيضًا سياقا للمراحل التالية لإجراء التحقيق والانتهاء من الدراسة.

في مراجعة الأدبيات بدا من المهم بالنسبة إلينا تقديم السياق التونسي من أجل فهم أفضل لردود فعل التونسيين المعنيين وإجاباتهم على الأسئلة المطروحة في إطار هذا الاستطلاع.

شعرنا أنه من المهم تقديم تجربة تونس من حيث حقوق المرأة من خلال التأكيد على المساهمة التي لا جدال فيها في دستور 2014 وبعض القوانين الجاري بها العمل. كما تم التركيز على حملة المناصرة التي تقودها الجمعيات النسوية لرفع التحفظات على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإنجازات الدستور الجديد في مجال حقوق المرأة.

وسيتم العمل خلال سنة 2021 على:

* تطوير المنهجية الأدبية والميدانية بما يتناسب مع السياق التونسي لتشمل الآتي:

- تحديد التمثيل الجغرافي والمناطق المستهدفة للدراسة.
- تطوير الاستبيان المنزلي IMAGES MENA المخصص للرجال والآخر للنساء.
- تنفيذ اختبار أولي للاستبيانات Pre-test لاستهداف 100 استمارة.
- إعداد الادوات التدريبية للباحثين الميدانين ويتضمن ذلك دليل الباحثين الميدانيين.
- عقد دورات تدريبية ل 30 باحثا وباحثة ميدانيين سواء عبر التدريب المباشر أو عبر الإنترنت (حسب الوضع الوبائي في تونس).
- تنظيم 8 مجموعات مركزة focus groups لتشمل 100 رجل وامرأة من مختلف المناطق المستهدفة بالجمهورية التونسية
- إعداد تقرير نهائي وطني لمخرجات الدراسة الكمية والكيفية بالتشارك مع خبراء جمعية بيتي ومنظمة برومدنو promundo ووكالة الأمم المتحدة للمرأة.

12) نشر المهارات الحياتية والتعليم من أجل المواطنة مع وزارة التربية في المدارس والنوادي المجتمعية في ليبيا

شارك المعهد منذ سنة 2015 بدعوة من المكتب الإقليمي لليونيسيف في فريق عمل مكوّن من خبراء من أجل وضع إطار مفاهيمي وبرنامج عمل يهدف إلى إدراج "مهارات الحياة" والتربية على المواطنة في المناهج التربوية وبُغية إصلاح المنظومات التربوية إضافة إلى تصور برنامج تكويني في المجال للكوادر التربوية المعنية في وزارات التربية والتعليم العربية. وكان المعهد من شركاء المكتب الإقليمي لليونيسيف في عَمّان لإطلاق هذه المبادرة وفي إعداد التقرير حول "الإطار المرجعي والبرامجي للمهارات الحياتية والتربية على المواطنة".

ومن نتائج مشاركة المعهد في هذا المسار تمتعه بشراكة متميزة مع المكتب الإقليمي لليونيسيف بتوقيع "عقد طويل الأمد من أجل تقديم الدعم الفني للدول العربية في مجال إدراج المهارات الحياتية والمواطنة في التعليم الرسمي وغير الرسمي". وفي نهاية سنة 2018 تمّ اختيار المعهد من قبل مكتب اليونيسيف في ليبيا لتنفيذ برنامج يهدف إلى تعزيز المهارات الحياتية وقيم المواطنة لدى الأطفال الليبيين والأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين في برامج وأنشطة التعليم الرسمي وغير الرسمي من خلال برنامج متكامل لدعم القدرات وإنتاج الأدلة وإنشاء نوادي المهارات الحياتية والمواطنة في ليبيا. علما بأن البرنامج يغطي 13 بلدية تمثل شرق ليبيا وغربها وجنوبها لضمان شمولية التجربة لمختلف مناطق البلاد. ويستفيد من هذا البرنامج بشكل مباشر مدربون ليبيون من كوادر وزارة التربية في ليبيا ومدرسون ومفتشون/ متفقدون في التربية ونشطاء منظمات المجتمع المدني العاملون مع فئات اللاجئين والنازحين والمهاجرين.

ويواصل المعهد سنة 2020 تنفيذ برنامج بعنوان "المهارات الحياتية وتعليم المواطنة في ليبيا" بالشراكة مع مكتب اليونيسيف في ليبيا ويهدف إلى تعزيز المهارات الحياتية وقيم المواطنة للأطفال الليبيين والأطفال اللاجئين والمهاجرين والنازحين في ليبيا من خلال التعليم الرسمي وغير الرسمي، مثل تعزيز "الديمقراطية، والمواطنة، والمساواة، والتنوع، واختلاف الرأي، وبناء الإجماع والتفاهم والحل السلمي للنزاعات. وذلك بهدف تفعيل تعليم المهارات الحياتية والمواطنة وتعزيزه (LSCE) مع وزارة التربية والتعليم في المدارس والمراكز المجتمعية في ليبيا من خلال:

- •تطوير دليل تعليم المهارات الحياتية والمواطنة لعام 2019 لتعميمه في 50 مدرسة تقع في 25 بلدية ليبية وفي مركز الشباب في سرت وفي 9 مراكز تابعة لشركاء اليونيسيف.
- إنشاء نظام مراقبة ميداني وإشراف فني داعم لمهارات الحياة والمواطنة في ليبيا.
- بناء فرق وطنية من المدربين (المعلمين ومنظمات المجتمع المدني والمعلمين الشباب الأقران) في ليبيا تستهدف 85 جهة ليبية فاعلة في إطار تعليم المهارات الحياتية والمواطنة.
- وضع خطة دعوة قوية ليتم تنفيذها من قبل / مع وزارة التربية والتعليم بهدف دمج المهارات الحياتية ونشرها وتعليم المواطنة (LSCE) في مناهج التعليم الليبي.

النتائج التي تم تحقيقها

أجرى المعهد تدريبًا مكثفًا في مدينة سرت الليبية حول المهارات الحياتية والتربية المدنية واستهدفت 36 من ميسري نوادي المجتمع (المهارات الحياتية، والرسم، والصحافة، والنوادي الرياضية). وتعرّف الميسرون على مختلف مكونات المهارات الحياتية في الدليل الذي أعدّه المعهد سنة 2019، بالإضافة إلى تطوير آليات لتيسير النادي وإدارته ومساعدة الميسرين على استيعاب المهارات الحياتية وعمل على تدريب الميسرين على استخدام الدليل لتنمية المهارات الحياتية للأطفال والشباب الملتحقين بهذه النوادي.

إن اختيار المعهد لتنفيذ هذا البرنامج الطموح في ليبيا بما يشمله من تحديات كبرى في التنفيذ يؤكد على اعتراف اليونيسيف بخبرات المعهد التي راكمها في مجال إدراج التربية على حقوق الإنسان والمواطنة في مسارات التعليم الرسمي وغير الرسمي وبقدرته على إدارة المشاريع والبرامج في بلدان في المنطقة العربية التي تعيش أوضاعا استثنائية (نزاعات مسلحة، أوضع أمنية وسياسية غير مستقرة...).

كما أنّ نجاح المعهد في تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع في ليبيا وتكوينه لعلاقات ثقة متينة قائمة على الاحترام المتبادل وعدم التمييز في التعامل مع الأطراف على تنوعها واختلافاتها، منحه إمكانية تكوين أرضية سانحة للشروع في الإعداد لإنشاء تمثيلية في ليبيا تشمل كل مناطقها. وهو ما من شأنه تعزيز تواجده على الميدان وتوسيع إمكانيات تطوير برامجه في مجال التربية على حقوق الإنسان والمهارات الحياتية والمواطنة وتوسيعها بشكل خاص وكذلك في مجال تقديم الدعم لتطوير السياسات والمضامين التربوية والتعليمية القائمة على قيم حقوق الإنسان بشكل عام.